A

A/36/3
الأصل : بالانكليزية
التاريخ : ٢٠٠١/٩/٢١

الويبو

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

جنيف

جمعيات الدول الأعضاء في الويبو

سلسلة الاجتماعات السادسة والثلاثون

جنيف ، من ٢٤ سبتمبر/أيلول الى ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١

تقرير الدورة الرابعة للجنة البرنامج والميزانية

مذكرة المدير العام

١ - بحثت لجنة البرنامج والميزانية ، في دورتها الرابعة المنعقدة في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ ، مشروعا معدلا للبرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ ترد الاقتراحات المتعلقة به في الوثيقة WO/PBC/4/2 والوثيقة WO/PBC/4/2 Add.1 . وبحثت أيضا اللجنة اقتراحات تتعلق بالمباني الجديدة (الوثيقة WO/PBC/4/3) . وترد آراء الدول الأعضاء الممثلة في اللجنة بشأن تلك الاقتراحات في تقرير تلك اللجنة (WO/PBC/4/4) المرفق بهذه الوثيقة .

٢ – إن جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو مدعوة ، كل فيما يعنيه ، إلى الإحاطة علما بمضمون المرفق .

[يلي ذلك المرفق]

ANNEX
المرفق

التقرير

الذي اعتمدته اللجنة

١ - عقدت لجنة الويبو المعنية بالبرنامج والميزانية والمشار إليها فيما يلي بكلمة "اللجنة" دورتها الرابعة في مقر الويبو في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ .

٢ - وأعضاء لجنة البرنامج والميزانية هي الدول التالية : الجزائر وبلغاريا وكندا وشيلي والصين وكولومبيا وكرواتيا وإكوادور ومصر وفرنسا وألمانيا وهنغاريا والهند وجامايكا واليابان والمكسيك والمغرب وهولندا ونيجيريا والنرويج وباكستان وباراغواي والفلبين وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي والسنغال وسلوفاكيا وجنوب أفريقيا وسري لانكا وسويسرا (بحكم مركزها) والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأوزبكستان (٣٣) . وكانت الأعضاء التالية ممثلة في الدورة : الجزائر وبلغاريا وكندا والصين وكولومبيا وكرواتيا وإكوادور ومصر وفرنسا وألمانيا وهنغاريا والهند وجامايكا واليابان والمكسيك والمغرب وهولندا ونيجيريا والفلبين وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي والسنغال وسلوفاكيا وجنوب أفريقيا وسري لانكا وسويسرا (بحكم مركزها) والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية (٢٨) . وعلاوة على ذلك ، كانت الدول التالية الأعضاء في الويبو وغير الأعضاء في لجنة البرنامج والميزانية ممثلة بصفة مراقب : أنغولا والبحرين وبنغلاديش وبيلاروس وبلجيكا والكونغو وكوت ديفوار وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وغانا وهايتي وهندوراس وإندونيسيا والعراق وآيرلندا وكينيا ولاتفيا ولبنان وليتوانيا ومدغشقر والبرتغال وجمهورية مولدوفا ورومانيا وإسبانيا والسودان وسلطنة عمان وتايلند وتونس وتركيا وأوكرانيا وأوروغواي وفنزويلا وفييت نام (٣٢) .

٣ – واستندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/4/2 ("المشروع المعدل للبرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣") والوثيقة WO/PBC/4/2 Add.1 ("مواصلة مشروع التعرف الضوئي على الحروف في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات") والوثيقة WO/PBC/4/3 ("المباني : المبنى الجديد") .

٤ - وافتتح الدورة مدير مكتب التخطيط الاستراتيجي ووضع السياسات ، السيد/يوشييوكي تاكاجي . ورحب بالمشتركين نيابة عن المدير العام .

٥ - وانتخبت اللجنة بالإجماع السيد/أرتورو هيرنانديز باساف (المكسيك) رئيساً للجنة والسيد/ميلان ماجيك (سلوفاكيا) والسيد/مايكل ميغز (الولايات المتحدة الأمريكية) نائبين للرئيس .

٦ - ودعا الرئيس الوفود إلى إبداء أية ملاحظات بشأن مشروع جدول الأعمال الوارد في الوثيقة WO/PBC/4/1 Prov. . وفي غياب أي تعليق ، تم اعتماد جدول الأعمال .

٧ - ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم المشروع المعدل للبرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ (أنظر الوثيقة WO/PBC/4/2 والوثيقة WO/PBC/4/2 Add.1) .

٨ - وقدمت الأمانة عرضا ملخصا للمشروع المعدل للبرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ كما ورد في الوثيقة WO/PBC/4/2 . وصرحت قائلة إن الميزانية التي يقترحها المدير العام تبلغ ٦٧٨ر٤ مليون فرنك سويسري وتمثل زيادة بنحو ٢٠ بالمائة مقارنة بميزانية فترة السنتين الجارية . وأشارت إلى أن من المعتزم تمويل ذلك من الإيرادات التي تبلغ ٥٣١ر٨ مليون فرنك سويسري والفائض الذي يبلغ ١٤٦ر٦ مليون فرنك سويسري مما تراكم خلال فترات السنتين الماضية . وذكرت الأمانة أن الزيادة ضرورية لتلبية الطلبات الواردة من القطاع الخاص لخدمات أنظمة الحماية العالمية ولا سيما أنظمة معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي وخدمات تسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول الإلكترونية . وأشارت إلى الاستثمارات الرئيسية المنصبة في الوقت ذاته على البنية الأساسية للويبو والرامية إلى ضمان فعالية العمل خلال السنوات المقبلة . وقالت إن كل ذلك مقترح إلى جانب تخفيضات رئيسية في رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات التي ستخفض في نهاية سنة ٢٠٠٣ بنسبة ٤٥ بالمائة مقارنة بمستواها سنة ١٩٩٧ . وذكّرت الأمانة بأن طريقة عرض الميزانية الحالية جاءت نتيجة عمل طويل شمل الدورة الثالثة التي عقدتها لجنة البرنامج والميزانية في أبريل/نيسان ٢٠٠١ وعدة مشاورات غير رسمية دارت مع مختلف المجموعات الإقليمية والمنسقين والدول الأعضاء المهتمة بالأمر . وبناءً على طلب لجنة البرنامج والميزانية ، قالت اللجنة إن الوثيقة تضم كل ما تحتاج إليه الويبو من موارد في ميزانيتها وتجمع بين الوثيقتين اللتين تم رفعهما إلى اللجنة في أبريل/نيسان ٢٠٠١ . وأضافت قائلة إن المشروع المعدل للبرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ يشمل الميزانية والأنشطة التي سبق ورودها في الميزانية العادية بالإضافة إلى مشروعات تكنولوجيا المعلومات والمباني غير المشمولة في الميزانية العادية . وأشارت الأمانة إلى أن اللجنة كانت قد طلبت في دورتها التي انعقدت في أبريل/نيسان ٢٠٠١ جمع كل وثائق الميزانية في وثيقة واحدة وعبرت عن تأييدها الواسع للاقتراحات المتعلقة بالميزانية ومستوى الرسوم والاشتراكات . وأضافت قائلة إن شكل الميزانية الجديد ليس إلا عرضا جديدا ليس فيه أي تغيير في الاقتراحات التي استعرضتها اللجنة في أبريل/نيسان ٢٠٠١ . وأضافت الأمانة قائلة إن الوثيقة الجديدة تضم كل الإيرادات والأموال الاحتياطية والفائض وتحتفظ بالسمات الجديدة التي وردت في شكل الميزانية المطروحة في دورة أبريل/نيسان ٢٠٠١ ، بما في ذلك ميزانية معدلة لفترة السنتين الجارية وإسقاطات مفصلة للإيرادات وخطة موارد لفترتي السنتين ٢٠٠٠ و٢٠٠١ و٢٠٠٢ و٢٠٠٣ تخص الإيرادات والنفقات والأموال الاحتياطية وتقنين لطريقة وضع الميزانية ، بما في ذلك الوصف المفصل لمختلف مراحل وضع الميزانية ووصف معادلات المرونة وتسويات الميزانية ، وترتيب جديد للأموال المخصصة للاتحادات في الميزانية . واستطردت قائلة إنها قد ضمّنت الوثيقة لأول مرة مؤشرات مالية عن فترة عشر سنوات من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥ تبين النمو السريع الذي شهدته الويبو ولا سيما اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات . وصرحت قائلة إن من المتوقع أن يصل الانتفاع بالموارد إلى قمته خلال فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ وإن ذلك يعزى جزئيا إلى تنفيذ أهم مشروعات تكنولوجيا المعلومات والمباني الممولة من الفائض . وقالت إن الانتهاء من تلك المشروعات سيسمح بارتقاب مستوى أدنى في الموارد المستعملة نتيجة للمكاسب المحققة في الفعالية بفضل الأتمتة وتخفيض في تكاليف الإيجار بسبب استخدام مرافق الويبو الجديدة . وأشارت الأمانة إلى أن العرض الراهن للميزانية المقترحة يعد بمثابة نهاية ناجحة لعملية الإصلاح التي شنتها المنظمة في المجال المالي قبل سنتين وورد طرحها على لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ . وأشارت اللجنة إلى أن إعداد الميزانية في مرحلتين قد سمح بتعزيز اشتراك الدول الأعضاء في صياغة الميزانية وأن تحسين الشفافية والمعلومات قد سهل عملية استعراض الميزانية . وأضافت قائلة إن اعتماد السياسة الجديدة بشأن الفائض والأموال الاحتياطية وإلغاء الصندوق الاحتياطي الخاص واعتماد أهداف خاصة بالأموال الاحتياطية يكفل إدارة فعالة وصونا

لسلامة المنظمة المالية ويضع في الوقت ذاته الموارد اللازمة في متناول الدول الأعضاء ومنظمات المنتفعين .

٩ - والتفتت الأمانة إلى ذكر وثيقة أضيفت إلى المشروع المعدل للبرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ بشأن الآثار المترتبة على التوصيات التي تقدم بها الفريق العامل المعني بمشروعات تكنولوجيا المعلومات عقب القرار الذي اتخذته لجنة البرنامج والميزانية في دورتها المنعقدة في أبريل/نيسان ٢٠٠١ الرامي إلى طرح كل الأنشطة المقترحة في مشروعات خاصة بتكنولوجيا المعلومات لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ على الفريق العامل التابع للجنة الدائمة المعنية بتكنولوجيا المعلومات لاستعراضه من الناحية التقنية . وأشارت الأمانة إلى أن الوثيقة الإضافية تحتوي على توصية من الفريق العامل المذكور ترمي إلى إضافة مشروع آخر لقائمة مشروعات فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ ، وهو مواصلة مشروع التعرف الضوئي على الحروف في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات . واختتمت الأمانة كلمتها بالإشارة إلى أن الموافقة على إضافة مبلغ قدره أربعة ملايين فرنك سويسري إلى الميزانية ، كما ورد في الوثيقة WO/PBC/4/2 Add.1 ، من شأنه أن يزيد من حجم الميزانية الإجمالية لتبلغ ٦٨٢ر٤ مليون فرنك سويسري بعد أن كانت تبلغ ٦٧٨ر٤ مليون فرنك سويسري .

١٠- وقدم رئيس الفريق العامل المعني بمشروعات تكنولوجيا المعلومات عرضا موجزا للنتائج التي انتهى إليها بعد استعراض الوثيقة WO/PBC/3/3 بشأن مشروعات تكنولوجيا المعلومات من الناحية التقنية ، بناءً على طلب لجنة البرنامج والميزانية المجتمعة في أبريل/نيسان ٢٠٠١ . وصرح قائلا إن الفريق العامل قد استعرض الوثيقة في دورته الأولى التي انعقدت في جنيف في الفترة من ٣ إلى ٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ . وذكر أن المشروعات الثلاثة الأولى قيد النظر ، وهي شبكة الويبو ومشروع نظام إدارة المعلومات لأغراض معاهدة التعاون بشأن البراءات (IMPACT) ومشروع نظام الإيداع الإلكتروني بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات ، هي عبارة عن استمرار في الجهود الرئيسية المبذولة حاليا في مجال الأتمتة خلال فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ . والتفت إلى مشروع شبكة الويبو قائلا إن الفريق العامل قد طلب من الأمانة أن تؤكد له إمكانية تشغيل النظام كما هو ممكن بفضل تدابير متنوعة ، منها استئجار الأجهزة والاستعانة بخدمات شركات من الخارج لأغراض مثل المساعدة الحاسوبية . وأكدت الأمانة للفريق العامل ذلك . وأضاف قائلا إن الفريق العامل قد لاحظ لدى التوصية بالموافقة على المشروع وميزانيته أن المبالغ المقدرة لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ تستند إلى عدد من العوامل المتغيرة التي تشمل عدد تراخيص المستخدمين اللازمة والانتفاع بالنظام في مختلف مكاتب الملكية الفكرية ، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر في مستوى الموارد اللازمة . ثم توقف الرئيس على مشروع نظام إدارة المعلومات لأغراض معاهدة التعاون بشأن البراءات الذي يشمل أتمتة إجراءات المعاهدة وقال إن الفريق العامل قد لاحظ ضرورة زيادة موارد فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ لتغطية التكلفة المترتبة على تشغيل أنظمة المعاهدة الحاسوبية والنظام الجديد . وقال إن الفريق العامل قد أشار أيضا إلى أن المكاسب المحققة في الفعالية بفضل تنفيذ النظام الجديد من شأنها أن تؤثر في ميزانية معاهدة التعاون بشأن البراءات لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ أكثر من ميزانية تكنولوجيا المعلومات . وقال إن الفريق العامل قد أيد مشروع إدارة المعلومات المذكور كما ورد اقتراحه وأوصى لجنة البرنامج والميزانية بالموافقة عليه .

١١- ولفتت الأمانة انتباه الوفود إلى عدد من المسائل الأساسية بشأن مشروع الإيداع الإلكتروني . وذكرت في المقام الأول أن المشروع كان وارداً في الأصل في نطاق مشروع نظام إدارة المعلومات لأغراض معاهدة التعاون بشأن البراءات (IMPACT) ، على أنه تم الاتفاق عقب المؤتمر الديبلوماسي المعني باعتماد معاهدة قانون البراءات الذي انعقد سنة ٢٠٠٠ على تمكين مكاتب الملكية الفكرية من جعل

الإيداع الإلكتروني لطلبات البراءات إلزاميا ابتداء من ٢ يونيه/حزيران ٢٠٠٥ . وكانت نتيجة ذلك أن زاد مشروع الإيداع الإلكتروني أهمية حتى قرر المدير العام أنه ينبغي أن يصبح مشروعاً في حد ذاته . وذكرت الأمانة في المقام الثاني أن استراتيجية تنفيذ المشروع تستدعي تقييم أنظمة الإيداع الإلكترونية الحالية مما هو مطبق في المكتب الأوروبي للبراءات ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية والاستعانة بعناصر تلك الأنظمة إلى أقصى حد ممكن مع مراعاة مقتضيات معاهدة التعاون بشأن البراءات . وأفادت الأمانة في المقام الثالث أنها تعتزم تحقيق أكبر انتفاع ممكن بالتكنولوجيا المستعملة في مشروعات أخرى منفذة في سياق تكنولوجيا المعلومات ، مثل شبكة الويبو ، وستستفيد من النجاح الذي حققه نظام الطلب الإلكتروني الذي ينتفع به حالياً ٣٢% من مودعي الطلبات بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات . ولدى توضيح الميزانية المقترحة بمبلغ قدره ٣ر١٨ مليون فرنك سويسري ، ذكرت الأمانة أنها قد حدّت من التكاليف بتوزيع الميزانية على السنوات الثلاث اللازمة لتنفيذ المشروع وأن تلك الميزانية تشمل تكاليف ١٤ موظفاً يعملون بنظام الطلب الإلكتروني الراهن . وقالت الأمانة إن الفريق العامل قد أوصى لجنة البرنامج والميزانية بالموافقة على مشروع الإيداع الإلكتروني وميزانيته . وأشارت الأمانة إلى أن الفريق العامل قد لاحظ ، لدى الموافقة على الميزانية المقترحة ، أن عدداً من العوامل المتغيرة قد تؤثر في حجم الموارد اللازمة . وقالت إن تلك العوامل تشمل المخاطر المقترنة بتنفيذ آلية الأمن والبُنية التحتية المتاحة للجمهور والمعايير التقنية التي لم تثبت جدارتها بعد والواردة في المرفق واو من التعليمات الإدارية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات مما قد يزيد من الميزانية المقترحة . وأضافت أن أنظمة الإيداع الإلكتروني والتكنولوجيا الخاصة بها قد تسمح بتخفيض حجم الموارد اللازمة .

١٢- واستعرض الفريق العامل أيضا مشروعين بشأن الأتمتة . وسيسمح مشروع نظام تصنيف المعلومات المؤتمتة (CLAIMS) بأتمتة الجزء اللاحق من مشروع إصلاح التصنيف الدولي للبراءات والاستفادة من العمل المنجز في ذلك المجال في إطار مشروع النظام الثاني للمعلومات المتعلقة بالتصنيف الدولي للبراءات (IPIS) . وأحاط الفريق العامل علما بالنجاح الذي حققته الجهود المبذولة في مجال تكنولوجيا المعلومات بهدف إصلاح التصنيف الدولي للبراءات وأوصى بالموافقة على المشروع الجديد وميزانيته . ورحب الفريق العامل أيضا بالاقتراح الرامي إلى الاستعاضة عن نظام الويبو المالي الحالي في إطار مشروع نظام الإدارة المتكاملة (AIMS) واعتبره مدعوما بالوثائق اللازمة ورأى أنه مبادرة جاءت في وقتها وتستحق تأييد الدول الأعضاء .

١٣- وفي سياق آخر ، كان الفريق العامل قد نظر في الآثار المترتبة على وقف مشروع التعرف الضوئي على الحروف في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT OCR) الذي يسمح بحصر النصوص الكاملة لطلبات البراءات المودعة بناء على المعاهدة في نسق يمكن استعماله لملء قواعد البيانات الحاسوبية . وتنتهي ميزانية ذلك المشروع والعقد المبرم بشأنه في نهاية سنة ٢٠٠١ وليس من المتوقع مواصلته في مشروع البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ . وقد تم تعليق أهمية كبيرة على ذلك المشروع وأوصى الفريق العامل بزيادة ميزانية تكنولوجيا المعلومات بمبلغ قدره أربعة ملايين فرنك سويسري لتغطية التكاليف المترتبة على مواصلة ذلك المشروع في فترة السنتين المقبلة .

١٤- وتحدث وفد فرنسا باسم المجموعة باء وعبّر للمدير العام ومكتب المراقب ومكتب التخطيط الاستراتيجي ووضع السياسات عن عميق رضاه . وقال إن المجموعة إنما تبدي ارتياحها لطريقة العرض الجديدة والموحدة لمشروع البرنامج والميزانية ، إذ تشمل المشروعات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والمباني . وأعرب الوفد عن رضاه بالميزانية المقدمة في شكلها الجديد لفترة السنتين مصحوبة بعرض للآثار المترتبة عليها في الأجل الطويل مع دورات تدوم كل منها ست سنوات . وأعرب عن رضاه بتضمين الميزانية قيد النظر أموال الفائض والأموال الاحتياطية التي كانت ترد خارج الميزانية . وأضاف

قائلا إن الميزانية تحتوي أيضا على مؤشرات أداء واضحة . وأعرب الوفد عن ارتياح المجموعة باء بشكل عام للجهود الإيجابية التي بذلها المكتب الدولي من أجل تحقيق مزيد من الشفافية لمصلحة الدول الأعضاء . واستدرك قائلا إن المجموعة ترى أن الأمر يستدعي مواصلة العمل على مستوى التخطيط عامة ولا سيما في الشؤون المالية . وقال إن المجموعة ترى أن من الضروري طرح تحليل مفصل للاحتياجات والمشروعات ، بشكل منتظم ، على اللجان التقنية المعنية لتوافق عليها . وأضاف أن إقدام لجنة البرنامج والميزانية على رفع المشروعات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات إلى اللجنة الدائمة المعنية بتكنولوجيا المعلومات لتنظر فيها من الناحية التقنية كان تجربة مثمرة للغاية ودعا إلى مواصلة تقييم تلك المشروعات على ذلك النحو في إطار اللجنة الدائمة المذكورة . واستطرد الوفد قائلا إن المجموعة تشدد على ضرورة مواصلة المشروع المتعلق بالتعرف الضوئي على الحروف في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT OCR) ، وترى أن ذلك المشروع مهم جدا وبإمكان المكتب الدولي أن يجد الموارد اللازمة لتمويله من الوفورات التي قد يتيسر تحقيقها في قطاع تكنولوجيا المعلومات أو قطاعات أخرى . وفي الختام ، ذكر الوفد أن المجموعة باء تطلب من جديد إلى المكتب الدولي اتخاذ التدابير التي تسمح بتوزيع وثائق الاجتماع بكل لغات الويبو وفي الوقت المناسب لتمكين الوفود من إمعان النظر فيها . وواصل قائلا إن من الممكن اعتماد ذلك النوع من المواعيد كمؤشرات للأداء يمكن إدراجها في وثائق البرنامج والميزانية وتقارير أنشطة الويبو . وصرح قائلا إن المجموعة تعتزم استكمال تصريحها بتصريح يتعلق بمسألة المباني . وطلب ترك باب النقاش مفتوحا بشأن مشروع البرنامج والميزانية المذكور في البند الرابع حتى النظر في البند الخامس ، لأنها تعتبر البندين مترابطين .

١٥- وتحدث وفد الهند باسم مجموعة البلدان الآسيوية وأثنى على الأمانة للمشاورات المفتوحة والشفافة التي أجرتها مع الوفود . وعبّر عن تأييده للاقتراح المعدّل للبرنامج والميزانية الوارد في الوثيقة WO/PBC/4/2 والوثيقة WO/PBC/4/2 Add.1 . وأشار الوفد إلى استمرار التركيز في ميزانية فترة السنتين المقبلة على أنشطة الويبو المنجزة في مجال التعاون لأغراض التنمية . وطلب الوفد دعم الويبو لتعزيز اشتراك خبراء من إقليم آسيا والمحيط الهادئ والبلدان النامية . وعلّق أهمية خاصة على المساعدة المقدمة إلى البلدان الأقل نموا في إطار البرنامج الرئيسي ١٢ لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها وإقامة نظام معاصر وفعّال في مجال الملكية الفكرية . وأعرب عن تأييده لاقتراح الويبو الرامي إلى توظيف قدر كبير من الأموال في مشروعات تكنولوجيا المعلومات وأشار إلى الفوائد العائدة على البلدان النامية والبلدان الأقل نموا من جراء النفاذ إلى التكنولوجيا والمعارف . وذكر بصفة خاصة أن الاستثمار في مشروع شبكة الويبو من شأنه أن يستدرك الهوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية . ولاحظ أيضا وجود حاجة لتحسين الخدمات التي تقدمها الويبو في إطار مشروع نظام إدارة المعلومات لأغراض معاهدة التعاون بشأن البراءات (IMPACT) ومشروع الإيداع الإلكتروني للاستجابة إلى متطلبات ثورة الإنترنت . وصرح قائلا إنه يعتبر مشروع الإيداع الإلكتروني بمثابة وفاء المدير العام بالتزاماته إزاء البلدان النامية بتقديم ما تعوزه من المساعدة التقنية في سعيها إلى جعل الإيداع الإلكتروني إلزاميا في سياق معاهدة قانون البراءات . وأضاف الوفد قائلا إن مجموعة البلدان الآسيوية تؤيد وضع برنامج جديد يلبي احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال الملكية الفكرية . وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي الخاص بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور ، رحب الوفد بمضمون ذلك البرنامج الفرعي وأشار إلى أنه يسمح للدول الأعضاء بالنظر في موضوع حساس لا يزال موضع اهتمام البلدان النامية .

١٦- وعبّر وفد المكسيك عن دعمه لمشروع الميزانية المعدّل بمبلغ قدره ٦٨٢ر٤ مليون فرنك سويسري ، كما ورد في الوثيقة WO/PBC/4/2 ومشروع التعرّف الضوئي على الحروف في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT OCT) الوارد في الوثيقة WO/PBC/4/2 Add.1 . ومع ذلك ، عبّر الوفد عن قلقه من تخفيض التمويل المخصص للبرنامج الرئيسي ٨ . وقال إنه أحاط علما بشرح الأمانة

الذي مفاده أن تخفيض تلك الميزانية يعزى إلى أن المؤتمر الديبلوماسي المعني بحماية الأداء السمعي البصري قد انعقد خلال هذه السنة ومن المعتزم وقف التمويل المخصص له في فترة السنتين المقبلة . والتمس مع ذلك من المكتب الدولي مواصلة الجهود المبذولة في مجال تطوير حق المؤلف وعبّر عن أمله في حشد الأموال من الميزانية للاقتراحات التي قد تتقدم بها الدول الأعضاء . والتمس زيادة الأموال المخصصة لهذا البرنامج في فترة السنتين المقبلة .

١٧- وأثنى وفد الاتحاد الروسي على الوثائق التي قدمتها الأمانة وأعرب عن ارتياحه لأن المنظمة قد راعت عدداً من النقاط التي أثارها الوفد فيما مضى . وأكد تأييده لوثيقة البرنامج والميزانية والاقتراحات المتعلقة بمشروعات تكنولوجيا المعلومات . وأعرب عن رضاه بتقديم الوثائق المترجمة إلى اللغة الروسية في موعدها إلى اللجنة وأشار مع ذلك إلى أن كل الجداول التي تحتوي على أرقام في النص الروسي واردة باللغة الإنكليزية . وطلب الوفد إلى الأمانة إعداد ترجمة روسية لكل الوثيقة في صيغتها النهائية .

١٨- وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأشاد بطريقة إدارة الأمانة لدورات لجنة البرنامج والميزانية وكل التحسينات المدخلة على الشكل الجديد لوثيقة البرنامج والميزانية . وأقر الوفد بأن تلك التحسينات إنما تستند إلى طلب الدول الأعضاء . وحث الأمانة على الاستمرار في إنجاز أنشطتها التي استهلتها خلال فترة السنتين ٢٠٠٠ و٢٠٠١ ولا سيما تقديم المساعدة من أجل تكوين القدرات في البلدان النامية في مجال التشريع . وعلق أهمية على تلك الأنشطة في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم . وأعرب الوفد عن رضى مجموعة البلدان الأفريقية بالزيادة المسجلة في الميزانية بنسبة ١٤% لأنشطة التعاون ، ورأى أن ذلك من شأنه أن يحسن مختلف العلاقات التي تربط الملكية الفكرية والابتكارات التكنولوجية وتشجع الاستثمار . ودعا الوفد الويبو إلى دعم الأنشطة التي تباشرها البلدان النامية ولا سيما البلدان الأقل نمواً للاستفادة من الملكية الفكرية في المجالات المتعلقة بالمعارف التقليدية والفولكلور والتنوع البيولوجي والتجارة الإلكترونية مع التركيز بصفة خاصة على احتياجات البلدان الأقل نمواً إلى تعزيز أنشطة التعاون الإنمائي . وأقر الوفد بدور المكتب الدولي في تعزيز الوعي بالملكية الفكرية لدى الدول الأعضاء . وعبر عن رضاه بالتقدم المحرز في مشروع شبكة الويبو وعقد الأمل على أن تتمكن الويبو من تزويد المكاتب الوطنية بالموارد الضرورية . وفي الختام ، أعرب الوفد عن مساندته لمشروع البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ .

١٩- وتحدث وفد ألمانيا باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها وذكّر باستنتاج الرئيس عدم إمكانية التوصل إلى توافق آراء بشأن كيفية البت في موضوع البيانات الجغرافية خلال الاجتماع الأخير للجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية في مارس/آذار ٢٠٠١ . وذكّر أيضا بالطلب الموجه إلى المكتب الدولي بخصوص إجراء مشاورات غير رسمية مع الدول الأعضاء في اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية تحضيرا للدورة السابعة لهذه اللجنة . وذكّر أيضا بتوضيحات المكتب الدولي التي تنم عن اقتراح يرمي إلى اتفاق لا تجري بموجبه أية مناقشة في الاجتماع المقبل لهذه اللجنة بشأن العمل المقبل المتعلق بالبيانات الجغرافية . وشدد الوفد على أن الهدف ليس سد الطريق أمام اعتماد المشروع المعدل للبرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ وعبر عن اعتقاده أن من المبكر في الوقت الحاضر اعتماد أنشطة مرتبطة بالبيانات الجغرافية كما هو وارد في البرنامج الفرعي ٥-٢ من الوثيقة . وأوضح الوفد في هذا الصدد أنه لا ينبغي النظر إلى اعتماد البرنامج والميزانية كبديل للقرارات المقبلة لهذه اللجنة في مجال البيانات الجغرافية وأن يتم اتخاذ القرارات فقط لغرض استدلالي وأن لا تتضمن أي التزام بتنفيذ الأنشطة المشار إليها . واستطرد قائلا إن الدراسة المتعلقة بوضع مبادئ توجيهية بشأن قضايا حماية البيانات الجغرافية واردة في الوثيقة SCT/6/3 . وأضاف أنه يتعين على هذا الأساس

أن يتم النظر إلى أنشطة البرنامج ٥-٢ كأنشطة استدلالية وأن القرارات المتعلقة بالعمل المقبل بشأن البيانات الجغرافية والتي لا يعد اعتماد البرنامج والميزانية بديلا لها تقع على عاتق اللجنة الدائمة المذكورة وأن من الضروري مراعاة عمل المنظمات الدولية الأخرى تفاديا لازدواجية العمل .

٢٠- وأشاد وفد كولومبيا بجودة الوثائق التي قدمتها الأمانة وعلق الأهمية على حصول بلاده على دعم المنظمة لحماية حق المؤلف والحقوق المجاورة . ونظراً إلى الاسقاطات المحسوبة وانضمام كولومبيا إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات ، ذكر الوفد أهمية النهوض ببنيات أساسية مادية وتكنولوجية وبشرية محسنة وتحديث أنظمة الملكية الفكرية في البلد . وأشار إلى الأهمية المعلقة في البرنامج على الأنشطة المباشرة في البلدان النامية والأهمية المولاة لتنمية الموارد البشرية .

٢١- وأحاط وفد أوكرانيا علما مع الارتياح بتطوير شبكة الويبو العالمية للمعلومات ونظام إدارة المعلومات لأغراض معاهدة التعاون بشأن البراءات (IMPACT) ومعاهدة التعاون بشأن البراءات إلى جانب نظام الإيداع الإلكتروني . وأقر بأهمية تلك البرامج بالنسبة لأوكرانيا وعبر عن ارتياحه للميزانية المخصصة لتلك البرامج بما في ذلك ميزانية أربعة ملايين فرنك سويسري المقترحة لمشروع نظام التعرف الضوئي على الحروف في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT OCR) . وساند الوفد المشروع المعدل للبرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ .

٢٢- وتحدث وفد بلغاريا باسم بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق ليعبر عن ارتياحه للاتفاق الذي تم التوصل إليه مبدئيا عقب نقاش تفصيلي جرى خلال الشهور الماضية . وأضاف قائلا إن شفافية المناقشات سمحت بفهم القضايا المطروحة المختلفة تماما . وكان الوفد مستعدا للموافقة على الوثيقة . وعبر أيضا عن تقديره لوفد ألمانيا الذي تحدث باسم الجماعة الأوروبية فيما يتعلق بمقترحه بشأن البيانات الجغرافية وقال إنه يرغب في أن يتيسر له استعراضه . وتمنى أن لا يشكل هذا المقترح عقبة أمام الموافقة على البرنامج والميزانية كما هما مقترحان الآن .

٢٣- وأشاد وفد عمان بالوثائق الممتازة التي أعدتها الأمانة ورحب بالميزانية المخصصة للتعاون لأغراض التنمية كما هو وارد في الوثيقة . وأحاط علما مع الارتياح بالتزام الويبو بتوفير المساعدة للبلدان النامية لتمكينها من مسايرة التطورات التكنولوجية العصرية في مجال الملكية الفكرية . وأقر أيضا مشاركة خبراء البلدان النامية المختلفة في أنشطة المنظمة .

٢٤- وأشاد وفد الصين بشفافية الأمانة عند إعدادها للوثائق وعبر عن مساندته لمنح المدير العام المرونة اللازمة لتنفيذ البرنامج وشدد على ضرورة دراسة احتياجات البلدان النامية . وأحاط علما بأن ارتفاع ميزانية التعاون لأغراض التنمية يبين الأهمية التي يوليها المدير العام لذلك المجال . ورأى أن زيادة ميزانية تكنولوجيا المعلومات تفيد الدول الأعضاء مما سيساهم في تضييق الهوة الرقمية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية .

٢٥- وأشاد وفد سويسرا بعمل المكتب الدولي الذي قام به عند تحضير الاجتماع وكذا الوثائق . ووافق على التصريح الصادر باسم المجموعة باء . وذكّر بأنه قد شكر الأمانة لسهرها على البرنامج والميزانية في أبريل/نيسان الماضي وأشار إلى أهمية الشفافية في تلك العملية . وعبر عن ارتياحه للتحسينات التي أدخلت على المشروع المعدل للبرنامج والميزانية من أجل الاستجابة لطلبات الدول الأعضاء . وأحاط علما بأن العرض الحالي للميزانية في وثيقة واحدة يسهل استعراض الميزانية واتخاذ القرار . وشجع الوفد المكتب الدولي على المضي في هذا الطريق . وأشار أيضا إلى أن الويبو بحاجة إلى هيكل صلب وموثوق

بغية مواجهة التحديات الرئيسية التي تواجهها مثل القانون الدولي في مجال الملكية الفكرية . وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه يتعين تخصيص موارد كافية في هذا المجال من القانون الدولي الخاص بالملكية الفكرية . وفيما يتعلق بمسألة البيانات الجغرافية لاحظ الوفد أنه لم يتم إدخال تغيير على نص البرنامج والميزانية وإن كانت عدة وفود قد طلبت ذلك . وأشار إلى أنه كان من غير الممكن خلال الاجتماع الأخير للجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية في مارس/آذار التوصل إلى توافق آراء بخصوص تلك المسألة رغم الاهتمام الكبير الذي أبدته العديد من الوفود . ورأى الوفد أن من غير الملائم في سياق البرنامج والميزانية افتراض مواصلة عمل اللجنة الدائمة بالطريقة التي عملت بها خلال فترة السنتين ٢٠٠٠ و٢٠٠١ كما هو وارد في مشروع البرنامج والميزانية . ورأى أيضا أنه يتعين على لجنة البرنامج والميزانية عدم اتخاذ قرار في الوقت الحاضر . وذكّر بأن العديد من الوفود قد عبرت عن وجهات نظر مماثلة في الاجتماع الأخير للجنة البرنامج والميزانية . وساند الوفد المقترح الذي قدمه وفد ألمانيا باسم الجماعة الأوروبية وقال إنه يعتبر ذلك المقترح في الحالة الراهنة حلا وسطا جيدا . ورأى الوفد أن البرنامج الفرعي ٥-٢ يمكن أن يفيد فقط كتوضيح ولا ينبغي بأي حال أن يلزم العمل المقبل للجنة في غياب توافق آراء بخصوص العمل المقبل الذي ستقوم به اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية بخصوص البيانات الجغرافية . وشدد الوفد على الحاجة إلى تفادي ازدواجية العمل مع باقي المنظمات الدولية فيما يخص تلك المسألة . وبخصوص تكنولوجيا المعلومات ، أشار إلى أهمية الاستثمارات في هذا المجال وركز على الحاجة إلى الاستفادة من التطورات الجارية في المنظمات الدولية الأخرى مثل المكتب الأوروبي للبراءات فيما يخص الإيداع الإلكتروني للبراءات والسعي إلى مراعاة إمكانيات التعاون .

٢٦- وانضم وفد هنغاريا إلى موقف مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق وعبر عن مساندته للمشروع المعدل للبرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ . وأشار إلى مبادرتين قدمهما مكتب براءات هنغاريا فيما يتعلق بالمشروع المذكور : الأولى تتمثل في اقتراح إقامة مركز تعليم عن الملكية الفكرية في بودابست ويمكن تنفيذ هذا العمل في إطار البرنامج الفرعي ١٤-٣ أو البرنامج الرئيسي ١٣ وتتمثل المبادرة الثانية في نية مكتب البراءات الهنغاري مشاركة مكاتب وطنية وإقليمية أخرى والمكتب الدولي في إنشاء قاعدة بيانات دولية بخصوص الرسوم والنماذج الصناعية ويمكن النظر في هذا المقترح في إطار البرنامج الفرعي ١٥-٢ أو٧-١ لأنه مرتبط بنظام لاهاي . وفي الختام ، انضم الوفد إلى موقف مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق الذي عبر عنه وفد ألمانيا بخصوص مسألة البيانات الجغرافية .

٢٧- وأيد وفد جمهورية كوريا التصريح الذي ألقاه وفد الهند باسم مجموعة البلدان الآسيوية وعبر عن تقديره للأمانة وساند المشروع المعدل للبرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ . وساند أيضا برنامج وميزانية مشروعات تكنولوجيا المعلومات التي يمكن أن تساعد على رأب الفجوة التي تفصل البلدان النامية عن البلدان المتقدمة . وأشار إلى التباينات الجوهرية بين الميزانية الأصلية والميزانية المعدلة لفترة السنتين ٢٠٠٠ و٢٠٠١ بما في ذلك الإيرادات المقدرة والمصاعب المرتبطة بحسابها في محيط سريع التغير . واقترح الوفد أن تنظر الويبو في الاستعاضة عن نظام الميزانية لفترة سنتين بميزانية سنوية بغية التصدي لتلك المصاعب .

٢٨- وأيد وفد تركيا التصريحات التي أدلى بها وفد بلغاريا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق وتلك التي ألقاها وفد ألمانيا ووفد سويسرا فيما يخص مسألة البيانات الجغرافية وأشار أيضا إلى عدم التوصل إلى توافق آراء بعد بخصوص مسألة البيانات الجغرافية .

٢٩- وأشار وفد البرتغال إلى اعتماد الترجمة الفورية إلى اللغة البرتغالية في دورات الجمعية العامة وطلب تصحيح عدد اللغات المشار إليها في المشروع المعدل للبرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ .

٣٠- وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى معارضته للاقتراح الذي قدمته بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق بأن تبت لجنة البرنامج والميزانية في أنشطة اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية . وأشار إلى أن بإمكان لجنة الويبو المعنية بالبرنامج والميزانية أن تقرر عرض المسألة على الجمعيات العامة إذا وجدت اللجنة الدائمة نفسها غير قادرة على مواصلة المناقشات على نحو مثمر .

٣١- وأيد وفد المملكة المتحدة تصريح وفد فرنسا باسم المجموعة باء وركز على أهمية مشروع نظام التعرف الضوئي على الحروف في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT OCR) . وقال إنه يعتقد أن ميزانية مشروع الإيداع الإلكتروني مرتفعة جدا وبالإمكان تمويل المشروع الأول من وفورات مشروع الإيداع الإلكتروني وباقي مشروعات تكنولوجيا المعلومات وباقي البرامج .

٣٢- وذكرت الأمانة أنه ليس بالإمكان في هذه المرحلة تحديد مجالات تحقيق الوفورات . ولا يمكن الوفاء بميزانية المشروع المقترحة التي هي أربعة ملايين فرنك سويسري دون إحداث أثر سلبي في باقي الأنشطة المقترحة ويمكن أن يستلزم ذلك تقليص البرامج في كل المجالات الأخرى .

٣٣- وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيانين اللذين أدلى بهما وفدا فرنسا والمملكة المتحدة . وأحاط المجتمعين علماً بأنه لا يؤيد تخصيص مبلغ إضافي قدره أربعة ملايين فرنك سويسري لمشروع التعرف الضوئي على الحروف في إطار معاهدة التعاون بشأن (PCT OCR) البراءات واقترح اقتطاع الأموال اللازمة من مصدر آخر في الميزانية العامة .

٣٤- وأحاط وفد المكسيك علما بالبيانات التي أدلى بها بعض الوفود بشأن اقتراح تمويل ذلك المشروع مقارنة مع المواقف السابقة التي اتخذتها الوفود ذاتها بالنسبة للقضية نفسها خلال الدورة الأخيرة للفريق العامل المعني بمشروعات تكنولوجيا المعلومات . وقال إن تأييده يعتمد على عدم تخفيض مخصصات الميزانية لسائر مشروعات تكنولوجيا المعلومات .

٣٥- وساند وفد كندا البيان الذي أدلي به باسم المجموعة باء وأعرب عن تأييده للبرنامج والميزانية ولما تضطلع به الأمانة من أعمال . وأيد أيضاً البيانات التي أدلت بها وفود فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بشأن تمويل المشروع المذكور .

٣٦- وأيد وفد فرنسا البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة بشأن تمويل المشروع . وأشار إلى إمكانية تمويله من خلال ما يحقق من وفورات بفضل سائر مشروعات تكنولوجيا المعلومات . وخص بالذكر إمكانية النظر في استخدام الأموال المقترحة لمشروع الإيداع الإلكتروني نظراً إلى أن الفريق العامل أوصى باستخدام البرامج الحاسوبية المتوفرة .

٣٧- وأشار وفد الهند إلى الفقرتين ١٢٧ و١٢٨ من تقرير الفريق العامل المعني بمشروعات تكنولوجيا المعلومات وقال إن الفقرة ١٢٧ تتضمن التفاصيل المتعلقة برفع المبلغ المخصص لمشروع التعرف الضوئي على الحروف في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT OCR) ليبلغ أربعة ملايين

فرنك سويسري وإن الفقرة ١٢٨ تبين بوضوح ضرورة مواصلة المشروع بعد سنة ٢٠٠١ . وطلب بالتالي إلى لجنة البرنامج والميزانية النظر في رفع الميزانية المخصصة لبرنامج تكنولوجيا المعلومات . ولم يشر إلى ضرورة استيعاب المشروع أو مواصلته في إطار برنامج تكنولوجيا المعلومات الحالي . ومضى يقول إن هذا البند قد أعيد طرحه في إطار مسائل أخرى وأن الفريق العامل التمس من الرئيس أن يطلب إلى لجنة البرنامج والميزانية تخصيص مبلغ إضافي نظراً إلى الأهمية الكبرى المعلقة على المشروع في نظام الإيداع بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات .

٣٨- وقال وفد فرنسا إن البيان الذي أدلي به للتو لا يسمح على ما يبدو بحل المشكلة . وأعرب عن أمله في التوصل إلى حلها مشيراً إلى أن الفريق العامل التابع للجنة الدائمة المعنية بتكنولوجيا المعلومات غير مختص بالشؤون المالية . واستطرد قائلاً إن اللجنة الدائمة المذكورة ليس بإمكانها إلا أن توصي لجنة البرنامج والميزانية بالنظر في تخصيص مبلغ من الميزانية لنشاط بالذات . ورأى مع ذلك أن للجنة البرنامج والميزانية أن توصي برفع الميزانية أو عدم رفعها .

٣٩- ورأى وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن من الضروري والمستحسن أن تقتطع الويبو الأربعة ملايين فرنك سويسري من المبلغ المقترح أصلاً وقدره ٦٧٨ر٤ مليون فرنك سويسري وأشار إلى أن اللجنة الدائمة المعنية بتكنولوجيا المعلومات لم تذكر مصدر تلك الأموال المحتمل . وأعرب عن اعتقاده أن المدير العام يتمتع بسلطة تقديرية في وضع برنامج جديد وأعرب عن رغبته في اقتطاع تلك المبالغ إما من الميزانية المقترحة لتكنولوجيا المعلومات وفقاً للبرنامج الأصلي أو من مصدر آخر في ميزانية الويبو وقال إنه لا يؤيد رفع الميزانية المقترحة أصلاً بما قدره أربعة ملايين فرنك سويسري .

٤٠- وفيما يتعلق بتمويل المشروع ، أوضحت الأمانة أنه تم اقتراح استخدام جزء من ميزانية مشروع الإيداع الإلكتروني المقترحة لإعادة توزيع الموارد إلا أنها أحاطت علماً بأن تقدير الفريق العامل ينطوي على مؤشرات تبين أن ميزانية مشروع الإيداع الإلكتروني المقترحة في الوقت الحاضر أدنى من المتطلبات الفعلية . وقالت بالتالي إن من المستبعد إعادة توزيع الموارد المخصصة للمشروع قبل الشروع فيه . أما بالنسبة إلى مسألة إعادة توزيع الموارد بالاعتماد على مصادر الميزانية الأخرى ، أحاطت علماً بأن وفد الولايات المتحدة الأمريكية على صواب إذ أشار إلى أن للمدير العام السلطة لإعادة توزيع الوفورات على أولويات البرنامج الجديدة ضمن حدود معينة بالتمشي مع فكرة عملية وضع ميزانية هادفة ترتبط مواردها بمختلف الأنشطة . وعلى الرغم من ذلك ، قالت إنه لا يمكن تحديد الوفورات المحتملة قبل بداية فترة السنتين . ومضت تقول إن إعادة توزيع وفورات البرنامج تتطلب توافر المعلومات عن اتجاهات الإنفاق التي ستسمح بتقدير الوضع وتقديم توصيات مفصلة . واختتمت الأمانة قولها بتقديم عرض موجز عن بديلين محتملين ضمن عملية وضع الميزانية يتمثل البديل الأول في رفع الميزانية المخصصة للأنشطة الجديدة بإضافة تلك الأنشطة إلى وثيقة الميزانية . وذكرت في هذا الصدد بأن اللجنة أيدت عموماً الأنشطة المقترحة أصلاً في أبريل/نيسان ٢٠٠١ . ورأت أن من السابق لأوانه الآن تقديم توصيات تفيد بإلغاء بعض الأنشطة المذكورة لكي يفسح مجال للأنشطة الجديدة . أما البديل الثاني فينطوي على تأجيل بدء المشروع لفترة سنة واحدة لرؤية ما إذا كان من الممكن إتاحة الأموال اللازمة عن طريق الوفورات المحتملة خلال تلك الفترة .

٤١- وأعرب وفد المكسيك عن شكره للتوضيحات التي قدمتها الأمانة . وقال إن الخيار الذي تم اقتراحه على اللجنة لتأجيل مشروع التعرف الضوئي على الحروف أو توقيفه يسمح بتزامن بدئه مع مشروع المكتبة الرقمية إثر وضع معايير جديدة مرتبطة بمواصلة ذلك المشروع حتى نهاية فترة السنتين المقبلة . واستدرك قائلاً إنه يرى ضرورة تأييد المشروع إذ يعترف بأهمية توفير أحدث المعلومات عن

البراءات على الموقع الإلكتروني بالمحافظة على مكتبة الملكية الفكرية ولا يود أن يتوقف ذلك . وعلى الرغم من ذلك ، رأى أن مشروعات الإيداع الإلكتروني وشبكة الويبو العالمية للمعلومات ونظام إدارة المعلومات لأغراض معاهدة التعاون بشأن البراءات (IMPACT) تفوق نظام التعرف الضوئي على الحروف أهمية . ورأى بالتالي أن الموارد اللازمة غير متاحة في ميزانية تكنولوجيا المعلومات . وفيما يتعلق باقتراح تحصيل الوفورات من الميزانية العامة ، أحاط علماً بأن الأمانة أوضحت استحالة التنبؤ بالوفورات المحتملة في الوقت الحاضر . وأعرب عن عدم تأييده لتوقيف المشروع خلال سنة واحدة غير أنه رأى أن من الجدير الأخذ بذلك الاقتراح كخيار . وطلب توضيح الجدول الزمني للمشروع في حال عدم تحقيق الوفورات اللازمة عن طريق بعض المصادر الأخرى وبيان ما قد يحدث إذا استحال تنفيذ مشروع التعرف الضوئي على الحروف لا سيما بالاستناد إلى الحجج التي قدمها خبراء الفريق العامل .

٤٢- وساند وفد المملكة المتحدة تعليقات وفد فرنسا وقال إن الفريق العامل المعني بمشروعات تكنولوجيا المعلومات تناول تلك المشروعات من منظور تقني بيد أنه لم يكن مكلفاً باتخاذ قرارات تتعلق بالميزانية . وأضاف قائلاً إن المشروع قيد البحث لا يعد مبادرة جديدة بل يستكمل نشاطاً جارياً وأنه لا يعرف أي قرار من شأنه توقيف هذا المشروع بالذات . وأعرب بالأحرى عن موافقته على أولويات المنظمة في حال تبين أنه لا يمكن اعتماد التمويل على ميزانية تكنولوجيا المعلومات ورأى أن من الضروري تحديد مصادر الميزانية الأخرى لتجنب تضخم الميزانية التي تسجل ارتفاعاً ينوف على ٢٠ بالمائة .

٤٣- وأعرب وفد مصر عن تحفظه إزاء تمويل البرنامج الجديد من برامج أخرى نظراً إلى عدم توفر المعلومات حاليا عن مصدر تلك الموارد . وأضاف يقول إن أنشطة التعاون لأغراض التنمية أكثر أهمية وإنه لا يرغب في أن يرى تمويلها معاقا .

٤٤- وعلق وفد كندا أهمية قصوى على مشروع التعرف الضوئي على الحروف في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT OCR) وأعرب عن رغبته في الاحتفاظ به . وطلب إلى المكتب الدولي توضيح العوامل التي قد تؤدي بالمكتب الدولي إلى إنهاء المشروع . وبهدف تفادي مفاجآت مماثلة في المستقبل ، اقترح وضع ميزانية تستغرق دورتها أربع سنوات أو ست سنوات . وقال إن هذا المنهج يسمح للدول الأعضاء بتوزيع النفقات على عدة سنوات . ورأى أن من الصعب تحديد الموارد التي يمكن تحصيلها من سائر مشروعات تكنولوجيا المعلومات إذ تبين التجارب أن سائر مشروعات تكنولوجيا المعلومات تأثرت بعوامل التضخم التي أدت إلى زيادة التكاليف . واسترسل قائلاً إن النفقات التي تم التنبؤ بها بالنسبة إلى تلك المشروعات كانت أدنى من الواقع بدلاً من أن تفوقه ، الأمر الذي أدى إلى صعوبة في توفير أربعة ملايين فرنك سويسري بالاعتماد على المبالغ التي خصصت لتلك المشروعات .

٤٥- وأيد وفد أوكرانيا البيان الذي أدلى به وفد كندا . وأحاط علماً بأنه جرى العمل على المشروع وتم الإنفاق عليه خلال فترة السنتين الحالية وأن من المحتمل تعزيز تطوره في المستقبل . واقترح تحديد الموارد لتمويل المشروع كما جرى في الماضي نظراً إلى أهمية ذلك المشروع .

٤٦- وطلب وفد فرنسا توضيح الأسباب التي قد تؤدي بالمكتب الدولي إلى توقيف المشروع بعد الشروع فيه علماً بأنه لا يزال جارياً في الوقت الحاضر . وأشار إلى التأييد الملحوظ الذي حظي به المشروع من جانب وفود عدة حضرت دورة اللجنة الدائمة المعنية بتكنولوجيا المعلومات . ونظراً إلى أهمية المشروع بالنسبة إلى عدد كبير من البلدان ، اقترح أن يساند المكتب الدولي ذلك الرأي .

٤٧- وأحاط الرئيس علماً بأن الوفود لم تشر إلى المشروع في أبريل/نيسان ٢٠٠١ وأن اللجنة الدائمة المعنية بتكنولوجيا المعلومات هي التي اكتشفت الأمر . وذكّر بأنه لم يجر بحث سوى خمسة مشروعات في أبريل/نيسان ولم يتم تقديم أية تعليقات على مشروع التعرف الضوئي على الحروف .

٤٨- وأيد وفد هولندا الآراء التي عبرت عنها وفود المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ودعا إلى تحديد الأولويات في الميزانية لأن مبلغ الملايين الأربعة من الفرنكات السويسرية لا يعادل إلا نصفاً بالمائة من إجمالي الميزانية . واقترح على وجه الخصوص التخلي عن استحداث رمز جديد لتحقيق بعض الوفورات .

٤٩- ورأى وفد كندا أن الاستغناء عن مشروع التعرف الضوئي على الحروف في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT OCR) ربما يعزى إلى سهو حال دون ظهوره في الميزانية . وقال إنه يمكن الحد من سوء الفهم أو المفاجآت في حال وردت الإشارة إلى أثر جميع المشروعات على الأمد الطويل في وثيقة البرنامج والميزانية .

٥٠- وأيد وفد فرنسا مرة أخرى أهمية مشروع التعرف الضوئي على الحروف وضرورته وشدد على نقطة أخرى وهي أنه ينبغي ألا تكون الأموال المرصودة لهذا المشروع على حساب مشروعات أخرى لتكنولوجيا المعلومات . والنقطة الثالثة التي تم إبرازها هي تأجيل بعض المسائل التي كان من المقرر بحثها في الدورة الثالثة للجنة البرنامج والميزانية إلى الدورة الرابعة بعد أن تجري اللجنة الدائمة المعنية بتكنولوجيا المعلومات تحليلاتها التقنية . وكانت النتيجة أن اقترح الفريق العامل التابع للجنة الدائمة الموافقة على المشروعات الخمسة المقدمة وزيادة المبالغ الضرورية المرصودة لمشروع التعرف الضوئي .

٥١- وأوضحت الأمانة الأسباب الرئيسية وراء عدم إدراج مشروع التعرف الضوئي على الحروف في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT OCR) في البرنامج والميزانية لفترة السنتين المقبلة . وقد كان عدد من الأولويات التي تتمشى مع احتياجات الدول الأعضاء واهتماماتها خلف وضع برنامج لتكنولوجيا المعلومات لفترة السنتين . وأثناء وضع البرنامج والميزانية داخليا ، تقرر أن الأموال المخصصة لتلبية جميع أولويات برنامج تكنولوجيا المعلومات غير كافية . وقالت الأمانة ان الفريق العامل المعني بمشروعات تكنولوجيا المعلومات قد راجع المشروعات الخمسة المتبقية ووافق عليها على أساس أنها قرار صائب من حيث الأولوية والميزانيات التي خصصتها الأمانة لها . وأردفت قائلة ان من الأنشطة التي لم تتلق الأموال اللازمة مشروعات المكتبات الرقمية للملكية الفكرية . وأضافت أنه لما كان مشروع التعرف الضوئي على الحروف في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات يندرج حاليا في مشروع المكتبة الرقمية للملكية الفكرية لم يعتبر أن ثمة حاجة إلى الاستمرار فيه بعد توقف المشروع . وردا على سؤال تقدم به وفد كندا ، أعربت الأمانة عن ثقتها بأن الميزانية المقدرة بأربعة ملايين فرنك سويسري كافية لهذا النشاط المحدد . وأضافت قائلة ان هذا النشاط تم التعاقد بشأنه بالكامل خارجيا وان الميزانية شملت بعض التكاليف الثابتة وكذا تكاليف متغيرة ترتبط بعدد الصفحات التي تحتوي عليها الطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات المتلقاة خلال فترة السنتين . وذكرت الأمانة أن الملايين الأربعة المرصودة للمشروع سيكون لها تأثير كبير في الميزانية الإجمالية المخصصة لتكنولوجيا المعلومات وقد يعني ذلك أن الأمانة لا تستطيع تقديم ضمانات على نجاح تنفيذ المشروعات ، ومن الصعب تنفيذ مشروعات مثل نظام إدارة المعلومات لأغراض معاهدة التعاون بشأن البراءات (IMPACT) أو شبكة الويبو العالمية للمعلومات (WIPONET) ترصد لها مبالغ أقل بكثير مما هو مقدر أصلا .

٥٢- وأحاط وفد المملكة المتحدة علما بالتوضيحات ووجد أنها مفيدة وسلَّم بصحة موقف المكتب الدولي القائل ان ميزانية تكنولوجيا المعلومات لا تسمح بتحقيق أية وفورات وإنه ينبغي في تلك الحالة البحث عن هذه الوفورات خارجها .

٥٣- وقدمت الأمانة البند ٥ من جدول الأعمال كما يرد في الوثيقة WO/PBC/4/3 . وقالت إنها قدمت تقريرا مرحليا عن مشروع المبنى الجديد أثناء انعقاد اجتماع لجنة البرنامج والميزانية الأخير في أبريل/نيسان ٢٠٠١ ، وأبلغت اللجنة بأنها ستتعاون مع المقاول العام لتقدير الميزانية بدقة . وأشارت إلى أنه لم يقع الاختيار بعد على المقاول العام ، مع أن المكتب الدولي تلقى معلومات مفيدة من شركة الهندسة المعمارية بهنش وبهنش وشركاه الفائزة بالمسابقة الهندسية الدولية واستطاع تنقيح التكاليف المقدرة على أساس التصميم الفائز بناء على المنهجية القياسية لتقدير التكاليف المعمول بها في قطاع التشييد في سويسرا . وأضافت الأمانة أن ثمة حاجة فيما يبدو إلى رصد ميزانية إضافية لإنجاز البناء طبقا للتصميم الفائز . وطلبت الأمانة مشورة اللجنة فيما يتعلق بالإجراءات التي ينبغي اتخاذها . وأكدت أن الجمعية العامة قد وافقت على مواصفات المشروع وعلى الميزانية القصوى البالغ قدرها ٥ر٨٢ مليون فرنك سويسري عندما تمت الموافقة على المبنى الجديد في سبتمبر/أيلول ١٩٩٨ مع العلم أن صرف نفقات إضافية على هذا المشروع لن يتم من دون إذن سابق مما كان يسمى لجنة الميزانية والمباني في ذلك الوقت والتي تسمى الآن لجنة البرنامج والميزانية ومن الجمعية العامة . ورأت الأمانة أن من المناسب إبلاغ اللجنة في هذه المرحلة بهذا الأمر وإن كانت التكاليف النهائية المقدرة غير محسومة بعد . وبغرض تسهيل المناقشات داخل اللجنة ، أجرت الأمانة مشاورات غير رسمية لا سيما مع السيد بهنش الذي عرض تصميما للمشروع الجديد . وأتاحت الأمانة أيضا وثيقة غير رسمية تضمنت معلومات إضافية وملخصا عن المشروع وعممتها وقدمت خيارات أربعة كأساس للمناقشة داخل اللجنة لتيسير الموافقة النهائية عليها وتقديم توصيات إلى الجمعية العامة . وتستند الخيارات الأربعة إلى التقديرات الراهنة للتكاليف والميزانية الأصلية المقدرة . وتفيد الوثيقة WO/PBC/4/3 بأن المدير العام أعرب عن تفضيله للخيار ألف أو الخيار باء بسبب فعاليتهما من حيث التكلفة في إطار استراتيجية طويلة الأجل .

٥٤- وتحدث وفد فرنسا باسم المجموعة باء وأيد المدير العام والمكتب الدولي في رغبتهما في تزويد الويبو بالمرافق التي تحتاج إليها . وقال إن دول المجموعة تود ضمان أن تكون المنظمة قادرة على تقديم خدماتها إلى الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المنتفعة على نحو يحقق الكفاءة والأداء الأفضل . وأضاف قائلا انه لا بد من ضمان الفعالية من حيث التكلفة في طريقة تحديد الموارد اللازمة وإنفاقها . وذكّر بأن الميزانية الأصلية المرصودة لذلك المشروع هي ٥ر٨٢ مليون فرنك سويسري وأن التصميم الفائز يقدر التكاليف بمبلغ ١٨٠ مليون فرنك سويسري حسب المعايير السائدة في المنطقة . وقال ان من الصعب الآن فهم كيف أن تقدير تكاليف تصميم المبنى المطروح على الدول الأعضاء لا يمت بصلة إلى الميزانية المرصودة . وقال الوفد إن المجموعة تطلب توضيح كيفية تعامل المنظمة مع أية نتائج قانونية لهذا الوضع . ولكي يوافق الوفد على أي استثمار رئيسي من ذلك الحجم ، أفاد الوفد أن المجموعة تطلب إجراء تحليل أعمق وموضوعي للمقترح يركز على الآتي : "١" التخطيط وتقييم الاحتياجات التي تمثل أساس المشروع المقترح ، "٢" والاحتياجات الراهنة والمرتقبة من عمل المنظمة ، "٣" وتأثير الاستثمارات الرئيسية التي وُظفت في تكنولوجيا المعلومات والرامية إلى تحسين فعالية عمليات المنظمة ، "٤" وتقييم مقترح المبنى الجديد من حيث قدرته على تحقيق الأهداف التي تنشدها المنظمة من عملها على نحو يحقق الفعالية من حيث التكلفة ومردودية الأموال المصروفة . وفي هذا الصدد ، اقترح الوفد تقييم المشروعات التي قدمها المشاركون في المرحلة النهائية من المسابقة الهندسية ، "٥" ومراعاة الآثار الإدارية والإجراءات لتشييد مركز للمؤتمرات ، "٦" وتقييم مجموعة من الحلول البديلة مع التركيز على المزايا والعيوب التي تنطوي عليها ولا سيما فيما يتعلق بالاستئجار وقاعة المؤتمرات والمرافق التقنية ،

"٧" وتقييم سير المسابقة الهندسية ونتيجتها بما في ذلك القضايا القانونية . وقال الوفد إن المجموعة ترى أن هذه المسابقة لن تكون مفيدة للدول الأعضاء والمنظمة إلا إذا أشرف عليها خبير مستقل ، وأن من شأن ذلك أن يساعد على ضمان موضوعية التحليل وإثباتها . واقترح أن تخوَّل اللجنة اختيار خبير خارجي مثل مكتب وطني لمراجعة الحسابات لدولة عضو وأن ينظر هذا الخبير في الآثار القانونية وتكاليف التشييد وغير ذلك من المسائل . واقترح أن يقدم الخبير تقريرا للدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية للنظر فيه وأن تتخذ دورة استثنائية للجمعية العامة القرار النهائي استنادا إلى رأي اللجنة . وقال الوفد إن المجموعة تعترف بأن من شأن ذلك تأخير المشروع بستة أشهر نظرا إلى جدول اللجنة الزمني ، غير أنه أعلن أن استثمارا من ذلك الحجم يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة إلى مستقبل المنظمة . وأضاف الوفد أنه لو اتُّخذ القرار ، فان احتياطي المنظمة قد يتراجع بشكل حاد ، هذا مع مراعاة تعليقات الويبو بشأن التكاليف الإضافية المحتملة . وقال إن من شأن ذلك استنفاد الموارد الضرورية لاستيفاء أية متطلبات جديدة للعمل في مجالات سياسية جديدة أو التعاون التقني أو لتخفيض الرسوم . ولذا ، قال الوفد إن المجموعة تعتقد أن القرار ينبغي ألا يتخذ جزافا وأن يستند إلى كل المعلومات اللازمة ليقتنع بأن الخيار صحيح . وقال إن ضرورة توخي الحذر والحيطة تتجاوز بكثير كل المزايا المتصورة عن قرار متسرع .

٥٥- وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأيد التصميم العام المقترح لتشييد مباني جديدة ورأى أن من المستحسن توفير الميزانية اللازمة له . وأضاف قائلا إن الميزانية المعدلة المقدرة لهذا المشروع تتوافق مع تكاليف مباني مشابهة شيدتها وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة . وأشار إلى نقطة مهمة مفادها إمكانية تحقيق وفورات في المساحة وزيادة الإنتاجية وتخفيض نفقات الاستئجار ، وقال إن بالإمكان تجنب المساوئ المقترنة باستئجار المكاتب مع عدم زيادة الرسوم أو الاشتراكات التي تدفعها الدول الأعضاء .

٥٦- وأيد وفد المكسيك الخيار ألف كما يرد في الوثيقة WO/PBC/4/3 وذكَّر بأن هذا الخيار يشمل مبنى جديدا من ٥٠٠ مكان عمل و ٥٨٠ موقفا للسيارات ومرافق للمؤتمرات تسع ستمائة شخص ومرافق تقنية كاملة بتكلفة قدرها ١٨٠ مليون فرنك سويسري . وأضاف قائلا إن هذا الخيار هو الأنسب وان كان هو الأغلى من حيث المبالغ المستثمرة على الأجل الطويل . وأكد أن الجمعية العامة للويبو وافقت في اجتماعها المعقود سنة ١٩٩٨ على تشييد المبنى الجديد بالمواصفات المذكورة آنفا وأنه سيتم اقتصاد مبالغ استئجار قاعات المؤتمرات وأماكن العمل . واشترط الوفد تأييد المشروع بعدم زيادة اشتراكات الدول الأعضاء وعدم التأثير سلبا في أنشطة المنظمة في مجال التعاون .

٥٧- وتحدث وفد الهند باسم مجموعة البلدان الآسيوية وأشار إلى الأسباب الكامنة خلف التقديرات الجديدة ووجد أن من المفيد بيان مبررات محطات العمل ومواقف السيارات والمرافق الخاصة بالمؤتمرات المزمع تشييدها ولا سيما بالنسبة إلى منظمة كالويبو آخذة في النمو . وقال إن الخطة الأصلية لم تراع أيا من المرافق التقنية الإضافية الموجزة هنا وان تقديرات سنة ١٩٩٨ لم تكن إلا تقريبية وانه لما تطور المشروع أصبحت التقديرات أكثر واقعية ودقة . وذكَّر بأن المكتب الدولي قدم الخيارات ألف وباء وجيم ودال مع الشرح فيما يتعلق بالتكاليف المقدرة ومن رأيه أن من الضروري تشييد قاعة للمؤتمرات تحتوي على المزيد من المقاعد لاستضافة الاجتماعات الكبرى للدول الأعضاء . وقال ان ثمة حاجة إلى مرافق عمل وتكنولوجيا عصرية والى المزيد من مواقف للسيارات وأماكن العمل وان نتيجة ذلك انخفاض حاد في نفقات استئجار المكاتب . وأضاف الوفد قائلا إن الويبو منظمة آخذة في النمو وترمي إلى تقديم الخدمات إلى الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المنتفعة وان عليها توسيع مرافقها على امتداد فترة طويلة . وأعرب الوفد عن تفضيل المجموعة للخيار الذي يراعي كل المتطلبات المذكورة . وقال إن وفود مجموعة البلدان الآسيوية لا تزال تتساءل عن ارتفاع تكاليف التشييد في الخيارات المختلفة وأشار مثلا

إلى زيادة تلك التكاليف بثلاث مرات والى احتمال تقلص الاحتياطي بحيث يصبح ضعيفا جدا على الأجل القصير . وأعرب الوفد عن تساؤل المجموعة بشأن مدى تأثير تمويل هذا المشروع في مشروعات التنمية والتعاون والمساعدة التقنية واقترح تقديم توضيحات مفصلة عن زيادة التكاليف . وفي الوقت ذاته ، قال الوفد ، مشيرا إلى ضرورة تشييد مباني جديدة وتوسيع المرافق ، إن المجموعة تؤكد على ضرورة إجراء المشاورات دون تأخير للمشروع مما قد ينجم عنه زيادة في التكاليف .

٥٨- وتحدث وفد بلغاريا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق ورأى أن المسألة ليست جديدة تماما وإن المنظمة ظلت واقفة عليها خلال السنوات الثلاث الماضية . وأضاف قائلا إنه قد تم اتخاذ عدد من القرارات بشأن المبنى الجديد وينبغي الاحتفاظ بها . وذكر أن القرارات تتعلق في المقام الأول بضرورة تشييد مبنى جديد وتخص في المقام الثاني بعض الاعتبارات التي وافقت عليها الدول الأعضاء في مختلف اجتماعات الهيئات الرئاسية . ورأى أن الانطلاق من تلك القرارات يحول دون إمكانية اعتبار بعض الحلول المطروحة في الوثيقة بمثابة حلول لأنها لا تحتوي على العناصر المتفق عليها . ورأى أيضا أن الخيارين جيم ودال يبتعدان عن الفكرة الأصلية ولا يمكن اعتبارهما بمثابة حلين فعليين . وأشار الوفد إلى أنه يعتزم التماس بعض التوضيحات بشأن طريقة العمل والموضوع . وبصفة خاصة ، استفسر عن إدراك هيئة التحكيم والمهندس المعماري للميزانية الموافق عليها بمبلغ قدره ٥ر٨٢ مليون فرنك سويسري . وسأل أيضا عن شفافية العملية بكاملها ، قائلا إن التصميم الفائز قد طُرح على الدول الأعضاء في مارس/آذار الماضي دون سابق إشعار للدول الأعضاء باحتمال وجود مثل ذلك التفاوت بين الأرقام الأصلية والأرقام النهائية . وتساءل عن جدوى الاستعانة بخبير مستقل لما يستدعي ذلك من تكاليف إضافية وتأخير في العملية برمتها . وأشار إلى أنه غير قادر على دعم الاقتراحات التي من شأنها أن تشكك في مصداقية قرارات هيئة التحكيم الدولية والدول الأعضاء والأمانة .

٥٩- وعبّر وفد سلوفاكيا عن دعمه للخيار ألف وأشار إلى أن الاستعانة بخبير مستقل من شأنه أن يؤكد النتائج التي خلصت إليها هيئة التحكيم الدولية بشأن المسابقة الهندسية . وأشار مع ذلك إلى أن هناك زيادة كبيرة في حجم تكاليف أعمال التشييد . وفيما يتعلق بمشروع التعرّف الضوئي على الحروف في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT OCR) ، شدد الوفد على الحاجة إلى تخصيص الموارد اللازمة للمشروع نظرا إلى تفاقم احتياجات مختلف البلدان في مجال تكنولوجيا المعلومات ، ولا سيما البلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر . وصرح قائلا إن توظيف الأموال في مباني وتكنولوجيا المعلومات من شأنه أن يحسّن مستوى فعالية المنظمة . وشدد على الحاجة إلى اعتماد حل عالي المردودية بشأن أماكن العمل اللازمة في مبنى تملكه الويبو مقابل مكاتب تستأجرها .

٦٠- وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن تأييده للحاجة إلى تشييد مبنى جديد بجوار مباني الويبو الحالية . وأشار إلى موضوع مصادر تمويل المشروع وتأثيره في مختلف الأنشطة المنجزة في إطار المنظمة على المستوى المالي . وشدد على مسألة الحفاظ على وضع مالي سليم للمنظمة وتقييم المخاطر المتعلقة بتنفيذ المشروع .

٦١- وأبدت الأمانة استعدادها للوقوف على المسائل والمشاغل التي طرحتها مختلف الوفود ودعت الوفود إلى النظر في اقتراح وفد فرنسا باسم المجموعة باء . وعلقت على الآثار المالية التي قد تترتب على الاستعانة بخبير مستقل ، الأمر الذي سيستغرق ستة أشهر على أبعد تقدير ، كما ذكر وفد فرنسا . وأضافت قائلة إن تلك الآثار ستشمل تكاليف الخبير وتأخيراً في أعمال التشييد ومصروفات إضافية بسبب الاستمرار في تغطية تكاليف الاستئجار بمبلغ يناهز عشرة ملايين فرنك سويسري سنوياً وتكاليف مرتفعة لأعمال التشييد تتراوح ما بين ثلاثة وخمسة بالمائة أي بين أربعة وخمسة ملايين فرنك سويسري سنوياً .

وأحاط المجتمعون علماً بأن الأمانة قد اتبعت كل الإجراءات والتدابير التي أشارت بها الجمعية العامة ووافقت عليها . وصرحت الأمانة قائلة بصفة خاصة إن الإجراءات والتدابير المتعلقة بالمسابقة الدولية بشأن الهندسة المعمارية قد ورد وصفها بالتفصيل في إحدى الوثائق التي سبق طرحها على الجمعية العامة . وقالت إن التكاليف المقدرة الواردة في الوثيقة قيد النظر تستند إلى المعايير المطبقة في سويسرا على قطاع البناء . وذكرت أن هيئة التحكيم الدولية التي تضم مهندسين مدنيين ومعماريين وواضعين للسياسات مرموقين تم اختيارهم بالتشاور مع الدول الأعضاء هي التي قامت بالتقييم التقني للتصميم الفائز . وأفادت أن النتيجة التي خلُصت إليها المسابقة تستند إلى تحليل موضوعي ومداولات مفتوحة وفقاً لمعايير اتفقت عليها هيئة دولية للتحكيم . وأكدت الأمانة أنها تعتزم إطلاع أي خبير خارجي يتم إشراكه في المشروع على كل المعلومات اللازمة ، علماً بأن الاستعانة بذلك الخبير من شأنه أن يسبب تأخيراً يناهز ستة أشهر في أعمال التشييد ويرتب تكاليف مرتفعة .

٦٢- وقدمت الأمانة مزيدا من التوضيحات بشأن الجوانب القانونية للمسابقة الهندسية . وصرحت قائلة إن تكوين هيئة التحكيم وإجراءات تنفيذ المسابقة الهندسية قد حظيت بموافقة الجمعية العامة . وأضافت قائلة إن النظام المنطبق والبرنامج المنفذ بشأن المسابقة قد كان موضع اعتماد هيئة التحكيم ذاتها . واستطردت أن هيئة التحكيم كانت مؤلفة من ١٥ عضوا معظمهم من المهندسين المعماريين وسائرهم من ممثلي الدول الأعضاء . وأشارت الأمانة إلى أن مستشار الويبو القانوني كان ممثل الأمانة في هيئة التحكيم . والتفتت إلى الصفحة الخامسة من نظام المسابقة وبرنامجها مشيرة إلى أن جمعية الويبو كانت قد قررت في اجتماعها المنعقد في جنيف في ١٥ سبتمبر/أيلول ١٩٩٨ (أنظر الوثيقة WO/GA/23/7 والوثيقة WO/GA/23/5 والوثيقة WO/BC/20/3 - WO/PC/10/3) أن تنظم مسابقة دولية للهندسة المعمارية من أجل تشييد مبناها الجديد ليكون امتدادا لمقرها الحالي ووافقت على الميزانية وخصصت مبلغا أقصاه ٨٢٫٥ مليون فرنك سويسري بالاستناد إلى التكاليف المقدرة أصلا لتنفيذ مشروع التشييد . وأضافت قائلة إن التكاليف المقدرة سيعاد حسابها عقب المنافسة الهندسية . وذكرت الأمانة أن ذلك النص قد أُرسل إلى كل الجهات المهتمة بالمسابقة والتي ناهز عددها في البداية ثمانمائة جهة . وذكّرت بالمعايير المطبقة على المبنى قيد المسابقة والمذكورة في الصفحة السابعة من الوثيقة المشار إليها أعلاه وورد فيها أنه ينبغي أن تراعي المشروعات أهداف الجهة المنظمة ، أي إنشاء مجمع للمباني فيه السمات الرئيسية التالية : الذكاء من وجهة نظر تقنية واحترام البيئة والفعالية من حيث العمل والتنفيذ والتكلفة والطاقة والتكنولوجيا وجو مؤات لكل الموظفين والزائرين . وأضافت قائلة إن عناصر المبنى المحددة قد وردت في الوثيقة أيضا .

٦٣- وردا على السؤال القانوني الذي أثير في الفقرة الثانية من بيان المجموعة باء ومفاده أن المجموعة تطلب من الأمانة تزويدها بمعلومات بشأن العواقب القانونية التي قد تترتب على نتائج المسابقة ، رأت الأمانة أن السؤال يتعلق بالتزام الويبو قانونيا إزاء الفائز أو عدم التزامها إزائه ، ما عدا فيما يتعلق بمنحه الجائزة الأولى . وصرحت الأمانة قائلة إن الإجابة عن ذلك السؤال هي أن التزام الويبو إزاء الفائز يقتصر على منحه الجائزة الأولى لا أكثر . وفيما يتعلق بالاقتراح الرامي إلى تقييم إجراءات المسابقة الهندسية ونتيجتها ، بما في ذلك الجوانب القانونية ، وضحت الأمانة الوضع قائلة إن من الضروري تمييز ذلك الموضوع عن الترتيبات التعاقدية اللاحقة التي قد تبرم بعد انتهاء المسابقة . وأضافت قائلة إنها تعرف شرطين فقط يمكن فرضهما بشأن المسابقة . والشرط الأول هو ضرورة أن تكون مداولات هيئة التحكيم سرية . وفي ذلك الصدد ، صرحت قائلة إن إتاحة سجلات المداولات التي أجرتها هيئة التحكيم للجمهور من شأنه أن يخالف الهدف المنشود من إضفاء الطابع السري على تلك المداولات . ورأت أيضا أن ذلك من شأنه أن يعتبر إخلالا بالأمانة إزاء أعضاء هيئة التحكيم . والشرط الثاني يتعلق في رأي الأمانة بإجراء تقييم للطريقة التي تم اعتمادها لدى وضع الإجراءات وطريقة تكوين هيئة التحكيم والطريقة التي

اتبعتها هيئة التحكيم عامة في عملها بخصوص مسألة السرية . ورأت الأمانة أن من غير الممكن النظر في مضمون القرار الذي انتهت إليه هيئة التحكيم نظرا إلى أن ذلك يعتبر خرقا لحرمتها . وأضافت قائلة إن الهيئة قد أدت مهمتها وليس من الممكن قانونا إعادة الوظيفة التي تم أداؤها واستعراض محتوى مختلف التحليلات والتقييمات التي أُجريت والجوائز التي حددتها هيئة التحكيم في الإجمال . ورأت الأمانة أن ذلك يستند إلى مبادئ قانونية عامة ، إذ ان هناك فرقاً بين استعراض إجراءات إدارية تم اتباعها في قضية بعينها والنظر في موضوع القضية . وأضافت قائلة إن ذلك الفرق ينطبق أحيانا على إجراءات الطعن .

٦٤- وتحدث وفد فرنسا باسم المجموعة باء وأشار إلى أن الميزانية المخصصة للمشروع كانت تبلغ ٥ر٨٢ مليون فرنك سويسري وأن الجائزة الأولى قد تم منحها لمشروع يكلف ١٨٠ مليون فرنك سويسري . وطلب الوفد بعض التوضيحات من الأمانة بشأن الآثار القانونية لاقتراحات الأمانة التي تستند إلى أربعة خيارات بما في ذلك الاحتفاظ بالميزانية الأصلية الأمر الذي يعني التخلي عن المشروع الفائز . وفي هذا المضمار ، سأل الوفد عما إذا كانت الشركات التي اشتركت في المسابقة تدرك أن الميزانية تبلغ ٥ر٨٢ مليون فرنك سويسري أو أن تلك الميزانية كانت مجرد مبلغ يمكن الاسترشاد به وليس ملزما . ورأى الوفد أن افتراض كون مبلغ الميزانية شرطا من شروط المسابقة يعني أن من الضروري قبول المشروعات التي تحترم ذلك الشرط فقط . ورأى أيضا أن في إمكان بعض المشتركين في المسابقة أن يتحججوا بأنهم لم يفوزوا فيها بسبب احترامهم لميزانية المشروع . واستفسر الوفد عن إمكانية وجود مخاطر من التعرض لدعوى قضائية من أصحاب المشروعات التي لم تفز في المسابقة بسبب ذلك . وطلب أيضاً تحديد العواقب القانونية والمالية المتوقع أن تمس المنظمة في حال عدم تنفيذ المشروع الفائز .

٦٥- واستفسر وفد هولندا عما إذا كانت المنظمة ملزمة قانونا بتشييد المبنى كما اقترحه صاحب المشروع الفائز أم أن بإمكانها النظر في حلول بديلة أخرى .

٦٦- وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية ورأى أن من الضروري النظر في تلك المسألة في ضوء القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الثالثة والعشرين سنة ١٩٩٨ . وذكّر بأن المبلغ الأصلي الذي تم تحديده بما قدره ٥ر٨٢ مليون فرنك سويسري كان يقوم على مفهوم أن التكاليف قد تزيد بشرط أن توافق الجمعية العامة على ذلك . وشدد الوفد على أن التقديرات كانت مجرد أرقام يمكن الاسترشاد بها ذلك أنه لم يكن من الممكن تحديد التكاليف قبل المسابقة الهندسية . ورأى الوفد أن المبادئ التوجيهية المعدة أثناء انعقاد جمعيات الدول الأعضاء تجعل الخيارين جيم ودال بعيدين عن المواصفات التي حددتها الجمعية . وأضاف قائلا إن الاستعانة بخدمات مراجع خارجي للحسابات من شأنه أن يزيد من تكاليف المشروع ويشكك في قرارات الدول الأعضاء في المنظمة . وصرح قائلا إنه يؤيد مجموعة البلدان الأفريقية في التماسها مزيداً من المعلومات عن الطريقة المتبعة عادة لمراجعة الحسابات لأن تلك المراجعة تباشر عموماً أثناء تنفيذ المشروعات أو بعده .

٦٧- وعبّر وفد الصين عن مساندته للاقتراح الرامي إلى تشييد مبنى مكاتب حديث للويبو وأعرب عن رغبته في أن يتيسر التوصل إلى توافق في الآراء بعد المشاورات . ووجد أن المشكلة المطروحة تكمن في الفرق الشاسع بين الميزانية المقترحة حاليا والميزانية الموافق عليها سنة ١٩٩٨ . وشدد الوفد على أن زيادة الميزانية لا بد أن ترتب عواقب على المنظمة واقترح أن تعيد الأمانة النظر في الخيارات المقترحة بهدف حذف التكاليف غير الأساسية . ورأى أن من الممكن تحقيق ذلك بإجراء مراجعة داخلية أخرى للحسابات لاستكشاف إمكانية تحقيق بعض الوفورات وتخفيض التكاليف الإضافية قدر الإمكان . ورأى الوفد أن العبرة المستخلصة والخبرة المكتسبة سيفيدان في المستقبل .

٦٨- وصرح وفد المكسيك قائلا إن الوثائق واضحة للغاية وإن الجمعية العامة قد اتخذت قرار تشييد مبنى جديد لمكاتب الويبو . وأشار إلى أن قائمة باجتماعات الويبو المنعقدة في جنيف ويحضرها أكثر من ٣٠٠ شخص ترد في مرفق الوثيقة ، ومنها اجتماعات الهيئات الرئاسية للويبو وللاتحادات التي تديرها الويبو التي حضرها ٣٠٢ من الأشخاص والمؤتمر الديبلوماسي المعني ببعض مسائل حق المؤلف والحقوق المشابهة الذي حضره ٧٧٢ شخصا . وأضاف الوفد قائلا إن الأرقام الواردة من سلطات جنيف تفيد أن متوسط تكاليف التشييد في المدينة قد زاد بنسبة ٤ في المائة سنويا . وذكّر الوفد أعضاء اللجنة بأن الويبو تخصص عشرة ملايين فرنك سويسري في السنة لأغراض الاستئجار . وصرح قائلا إن حكومة المكسيك قد واجهت وضعاً مشابهاً لوضع الويبو عندما قررت شراء مقر لها حجمه ٤٢ ٠٠٠ متر مربع كان المعهد الوطني للملكية الصناعية يستأجره . وفي ضوء تجربة الحكومة المكسيكية ، رأى الوفد أن من المفيد للويبو أن تكون مكاتبها كلها في أماكن متجاورة وغير مشتتة في جنيف . وأقر بأن المبلغ المقدر أصلا بما يساوي ٥ر٨٢ مليون فرنك سويسري قد زاد جدا ليبلغ ١٨٠ مليون فرنك سويسري لأغراض المبنى الجديد ، وأشار إلى أن الميزانية المقترحة قد تسجل زيادة أخرى حسب ما قد يطرأ من تطورات . وأضاف قائلا إن أي تأخير في أعمال التشييد من شأنه أن يزيد من تكاليف المنظمة . وذكر أن تأخيراً لمدة سنة واحدة قد يتسبب في تكاليف تبلغ عشرة ملايين فرنك سويسري لأغراض الاستئجار ، وأن ذلك المبلغ يضاف إلى تكاليف التضخم المسجل في جنيف بنسبة ٤% سنوياً . وشدد الوفد على الخطر الناجم عن تأخير قرار لأجل طويل ، ورأى أن ذلك قد يزيد من التكاليف بأكثر من ٢٠ بالمائة مقارنة بما هو مقترح حالياً . ورأى الوفد أن من الممكن التصدي لمسألة الشفافية بإنشاء آلية ترفع إليها الويبو تقاريرها بشأن التقدم المحرز في تنفيذ المشروع على أساس شهري . ورأى أن من الممكن إجراء مراجعة للحسابات على ألا يتسبب ذلك في تأخير أي قرار .

٦٩- والتمس وفد غانا بعض المعلومات بشأن الآثار المترتبة على زيادة ميزانية المشروع لتبلغ ١٨٠ مليون فرنك سويسري بالنسبة إلى ميزانية الويبو الإجمالية .

٧٠- وتحدث وفد الهند باسم مجموعة البلدان الآسيوية وطلب بعض المعلومات بشأن تكاليف خبير مستقل كما اقترحت ذلك المجموعة باء وبشأن الجدول الزمني لذلك التقييم ، معتبراً أن أي تأخير في المشروع من شأنه أن يزيد من التكاليف .

٧١- وأيد وفد السنغال البيان الذي أدلى به وفد الجزائر وذكّر بأن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للويبو سنة ١٩٩٨ يحتوي على ثلاث نقاط أساسية . وذكر في المقام الأول أن القرار يقضي بضرورة إيجاد مكاتب تسع ٥٠٠ شخص وقاعة للمؤتمرات تسع ٦٠٠ مقعد وذكر ميزانية مقترحة بمبلغ قدره ٥ر٨٢ مليون فرنك سويسري يمكن الاسترشاد به . وأشار الوفد إلى أن الخيارين جيم ودال لا يفيان بالمواصفات التقنية التي وافقت عليها الجمعية العامة . والتمس بعض المعلومات بشأن إمكانية التشكيك في اختيار المهندس المعماري الفائز من الناحية القانونية . واقترح النظر في إمكانية إجراء مراجعة للحسابات أو تقييم على أعلى مستويات المنظمة مع مراعاة ما قد يترتب على ذلك من تكاليف وتأخير .

٧٢- وأيد وفد الولايات المتحدة بيان المجموعة باء . وأقر بالحاجة إلى بعض المرونة وشدّد مع ذلك على أن حجم التغييرات في المشروع يثير التساؤل بشأن تمشي نتائج المسابقة الهندسية مع قرار الجمعية . ولذلك اقترح الوفد إجراء تقييم مستقل لاحتياجات المنظمة من حيث حجم المبنى وسعة القاعة اللازمة للمؤتمرات وما إلى ذلك . وأوصى الوفد بتأجيل القرار في ذلك الصدد بانتظار تحليل للموضوع على يد خبير استشاري مستقل من المحبذ أن تكون له خبرة في مشروعات البناء في جنيف . ورأى أن من

الضروري أن يشمل التقييم مقارنة بين تكاليف الاستئجار وتكاليف الشراء بالاستناد إلى شروط اقتصادية محلية .

٧٣- وأيد وفد مصر اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية الرامي إلى احترام قرارات الجمعية العامة بشأن المباني وأكد أهمية الوفاء باحتياجات المنظمة إلى مباني حديثة ولا سيما متطلباتها لأغراض التعاون التقني . والتمس من الأمانة توفير معلومات إضافية عن آثار زيادة التكاليف في وضع الويبو المالي إجمالاً لتتمكن الدول الأعضاء من إجراء تقييم شامل لتلك الآثار في أنشطة المنظمة القادمة .

٧٤- وأشار وفد المملكة المتحدة إلى أن الميزانية قيد النظر تفوق بكثير الميزانية الأصلية التي يبلغ قدرها ٥ر٨٢ مليون فرنك سويسري . ورأى أن من الممكن توقع تكاليف إضافية أو طارئة ، على أن حجم الزيادة في هذه المرحلة المبكرة من المشروع يستدعي إعادة تقييم المفهوم من أوله . ورأى أن إجراء تقييم خارجي من شأنه أن يُضفي بعض الموضوعية لفائدة المنظمة والدول الأعضاء . وقال إن ذلك يُتيح فرصة لإعادة تقييم الاحتياجات والتأكد من التحليل الذي سبق للأمانة أن أجرته . وفيما يتعلق بالتأخير الذي قد يتسبب به ذلك التقييم ، أشار الوفد إلى أن المهندس المعماري قد تم اختياره في مارس/آذار ٢٠٠٠ وأن حساب تكاليف ذلك المبنى لم يُتح إلا بعد سنة ونصف السنة . وطلب الوفد بعض المعلومات بشأن مطالبة المشتركين في المسابقة الهندسية بتقديم حسابات للتكاليف إلى جانب الاقتراحات بهدف التأكد من أن المشروع يمكن تسليمه في حدود الميزانية .

٧٥- واستفسر وفد بلغاريا عما إذا كان الهدف المنشود من استعراض الموضوع هو التشكيك في قرارات اتخذتها هيئة عليا هي الجمعية العامة أو إعادة النظر في تلك القرارات . وإذا كان الوضع كذلك ، عبر الوفد عن تشكيكه في ضرورة إنجاز ذلك وتساءل عن إمكانية وجود فرق بين نتيجة ذلك الإجراء والخيارات التي طرحتها الأمانة . وفيما يتعلق بالتأخير المرتقب نتيجة للتقييم ، سأل الوفد عن الحاجة إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في مارس/آذار أو أبريل/نيسان ٢٠٠١ .

٧٦- وساند وفد عُمان البيان الذي أدلى به وفد الهند متحدثا باسم مجموعة البلدان الآسيوية . وسأل عن الفكرة من الاستعانة بخدمات مُراجع خارجي للحسابات وما يترتب على ذلك من عبء مالي إضافي نتيجة لتأخير المشروع . وأعرب الوفد عن قلقه من التشكيك في مصداقية المنظمة في حال الموافقة على ذلك التقييم وتساءل عن إمكانية أن يتولى الأمر مُراجع حسابات الويبو الداخلي ويحدد التكاليف التي يمكن إلغاؤها .

٧٧- وأيد وفد كينيا البيان الذي أدلت به مجموعة البلدان الأفريقية وقال إنه يقترح استكشاف الآثار المترتبة على التكاليف وإن كان يوافق على ضرورة توسيع المساحة المخصصة للمكاتب ، وأوصى بالتحديد باستكشاف إمكانية تشييد المبنى خطوة خطوة أو تكييف مساحة المبنى ليلبي احتياجات متنوعة . وضرب لذلك مثالا وهو إمكانية تحويل قاعة الاجتماعات الى أماكن للمكاتب بفضل الجدران المتحركة . وأعرب الوفد عن القلق الذي يساوره بشأن قاعة المؤتمرات المزمع أن تسع ٦٠٠ مقعد والتي لن تكون كافية لاستضافة كل اجتماعات الويبو وبشأن المساحة المخصصة للمكاتب التي لن تكون كافية بدورها لتلبية الاحتياجات المتزايدة في المستقبل القريب وإمكانية تأجيل المشروع وما يقترن بذلك من تكاليف بسبب التقييم المقترح . وبالرغم من ذلك ، أعرب الوفد في النهاية عن تأييده الكامل للمشروع .

٧٨- وردا على سؤال طرحه وفدا فرنسا وهولندا عن اشتراط الالتزام بالميزانية المخصصة للمشروع في المسابقة الهندسية ، صرحت الأمانة بأنه كان من المطلوب من المرشحين الامتثال

للمواصفات وقالت إن المسابقة لما كانت تركز على اختيار تصميم المبنى فقد تم التعاقد مع المهندس الـذي حاز على الجائزة على أساس أن يضع خطته وفقا للتصميم الفائز ولا سيما الميزانيـة المقترنـة بـه . وفيما يتعلق بالدول الأعضاء التي رفضت التصميم الفائز ، أشارت الأمانة إلى أن الصفقات التجاريـة ينبغـي أن تقوم على حسن النية ، وهذا ما يُتوقع من منظمة دولية . غير أن الأمانة تعتقد أن من الممكن قانونا التخلي عن المشروع وتسديد المبالغ المستحقة للمهندس على ما أنجز من أعمال . وفيما يتصل بتدخل وفد السنغال ، أكدت الأمانـة أن مراجعـة مضمـون قـرار هيئـة التحكيـم بشـأن المسـابقة الهندسـية غـير مفتـوح للـدول الأعضاء لأن نظام الهيئة ينص على أن قرارها نهائي ولا يقبل الاستئناف .

٧٩- وردت الأمانة على التساؤل عن التكاليف المترتبـة علـى إجـراء تقييـم مسـتقل بـأن مـيزت بيـن تكاليف التقييم المباشرة وغير المباشرة فقالت إن الأولـى تتوقف على الجهة التي تسند إليها مهمـة التقييـم ، وأشارت الى أن المجموعة باء اقـترحت اللجـوء إلـى خبـير خـارجي يسـهر علـى تحليـل الاحتياجـات مـن مرافق العمل والجوانب التقنية الهندسية . وذكَّرت بالدراسـات المسـتقلة التـي أجراهـا أحـد الخـبراء سـنة ١٩٩٦ بناء على طلب الدول الأعضاء ، وقالت إن إحدى الدراسات اضطلعت بها شركة اس . تي . جي . كوبرس ولايبرند وتتألف من أكثر من مائـة صفحـة ومـن دراسـة اسـتقصائية للسـوق فـي جنيـف وتحليـل لتكاليف عدد من المباني . وأضافت أن دراسة أخرى أجراها خبير من المملكـة المتحـدة هـو السيد/سـودن الذي عينته الدول الأعضاء لتحديد الاحتياجات من مرافق العمل ولا سيما تأثير تكنولوجيا المعلومـات فـي الحاجة إلى أماكن عمل مستقبلا . وذكرت الأمانة أن تلك الدراسة أدت إلى اقتراح حجـم المرافـق اللازمـة مثل ٥٠٠ مكان عمل و٦٠٠ مقعد في قاعة المؤتمرات و٥٨٠ موقفا للسيارات . وقد دام التحليل الخارجي ستة أشهر أعقبتها فترة إضافية ضرورية لإجراء مشاورات غيـر رسـمية وإعـداد الوثـائق وعقـد دورات استثنائية للجمعية العامة . وفيما يتعلق بالتكاليف غير المباشرة المتصلة بتأجيل المشروع ، قالت الأمانة ان التكاليف السنوية لاستئجار أماكن العمل تبلغ عشرة ملايين فرنك سويسـري وإن الزيـادة السـنوية المقـدرة لتكاليف التشييد تبلغ عدة ملايين من الفرنكات السويسرية .

٨٠- وأكدت الأمانة أن الحاجة إلى المبنى هي اليوم أكثر وضوحا منه في الوقت الـذي تمـت الموافقـة على المشروع . وأعربت عن ثقتها في صحة بنية الميزانيـة الجديـدة التـي تسـتند إلـى المواصفـات التقنيـة وتكاليف التشييد المعيارية الموافق عليها والسائدة في جنيف وفي أن المبنى الجديد استثمار اقتصـادي جيـد من شأنه أن يحقق مزايا مالية للويبو . واعترفت الأمانة بأن الميزانية الأصلية كانت غير صائبـة وقـارنت ذلك بالتجربة المشابهة التي شـهدتها المناقشـات الأخـيرة للميزانيـة بشـأن تحديـث مبنـى المنظمـة العالميـة للأرصاد الجوية السابق . وقالت الأمانة إنها عالجت مواطن الضعف فـي عمليـة وضـع الميزانيـة السـابقة بمراجعتها بحيث تشمل المبنى الجديد . وفيما يتعلق بتمويل الزيادة في الميزانية ، أوجزت الأمانة الاقتراح القائل باللجوء إلى الأموال الاحتياطية لتلبية الاحتياجات الإضافيـة ، وقـالت إن مزيـة هـذا الخيـار هـي ألا تؤدي الزيادة في الميزانية إلى ارتفاع في الرسوم أو الاشتراكات وألا تؤثر في أنشطة الميزانيـة المقترحـة لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ ، غير أنها اعترفت بتقلـص هـامش المرونـة الماليـة علـى الأجـل المتوسـط لإطلاق مبادرات جديدة أو خفض الرسوم . ومع ذلك ، قالت ان المبنى الجديـد سـيضع أسسـا متينـة لإدارة المنظمة إدارة فعالة بمجرد أن يكون جاهزا ومـن ثـم يمكـن اتاحـة المـوارد اللازمـة فـي السـنوات القادمـة لاستهلال مبادرات جديدة وتخفيض الرسوم .

٨١- وتساءل وفد هولندا عما إذا ورد تحديد الميزانية المرصـودة للمبنـى الجديـد فـي وثـائق المسـابقة الهندسية .

٨٢- وأكدت الأمانة أن نظام المسابقة الهندسية الدولية وبرنامجها يشيران إلى تلك الميزانية الموافق عليها ، وقالت إن النظام والبرنامج يعلنان أن الجمعية العامة للويبو قد قررت في الاجتماع الذي عقدته في جنيف في ١٥ سبتمبر/أيلول ١٩٩٨ (أنظر الوثيقة WO/GA/23/7 والوثائق WO/GA/23/5 وWO/BC/20/3 -WO/PC/10/3) تنظيم مسابقة هندسية دولية لتشييد المبنى الجديد لتوسيع المقر الرئيسي الراهن ووافقت على الميزانية وخصصت مبلغا أقصى قدره ٥ر٨٢ مليون فرنك سويسري استنادا إلى التكاليف المقدرة أصلا لتنفيذ مشروع المبنى . وستحسب التكاليف المقدرة من جديد عقب المسابقة الهندسية .

٨٣- وأكدت الأمانة أيضا أن النظام والبرنامج يستندان إلى متطلبات تنظيم المسابقة الدولية للهندسة المعمارية كما ورد وصفها في الفقرات من ٤٠ إلى ٤٩ من الوثيقة WO/GA/23/5 التي وافقت عليها الجمعية العامة . وأشارت الأمانة بالتحديد إلى الفقرة ٤٥ من الوثيقة المذكورة والتي تقول إن المرشحين الذين وقع عليهم الاختيار للمشاركة في المسابقة الهندسية الدولية سيحصلون على نظام المسابقة وبرنامجها مرفقين بالوثائق التفصيلية وعلى معلومات عن التكاليف المتوقعة لكل عنصر من عناصر المبنى الثلاثة لضمان تمشي مقترحاتهم مع التوقعات المالية .

٨٤- وأشارت الأمانة إلى أن المشاركين في المسابقة استرشدوا أساساً بالمواصفات التقنية وأن معظم التصاميم المقترحة وتكاليفها كانت في المستوى نفسه . وذكرت أن حساب تكاليف مشروع أي مبنى يتوقف على مواصفات تقنية أساسية مثل المساحة والسعة الإجماليتين . وأضافت أنه لما كانت المعلومات المتاحة في المرحلة الأولى من إعداد المشروع محدودة ، لم يكن ممكنا وضع تقديرات دقيقة للميزانية . وأشارت الأمانة إلى أن الموضوع المطروح حاليا جزء من عملية إرفاق المعلومات السابقة لوضع الميزانية بالتصميم الفائز ، على أن يكون من المفهوم أنها لا تقترح أية ميزانية الآن . وأضافت أنها تعتزم رفع اقتراح مفصّل بشأن المسائل المالية والميزانية إلى اللجنة لتنظر فيه وتوافق عليه في السنة المقبلة وأن من الممكن عندئذ تعديل القرار بطبيعة الحال .

٨٥- وقال وفد هولندا إن زيادة مبلغ قدره ١٠٠ مليون فرنك سويسري على الميزانية المخصصة أصلاً للمبنى الجديد لا تتمشى مع التوقعات المالية .

٨٦- وساند وفد المملكة المتحدة البيان الذي أدلى به وفد هولندا وتساءل عن العملية التي أدت إلى اختيار تصميم اقترن بمتطلبات تجاوزت التقديرات الأصلية في الميزانية إلى حد كبير .

٨٧- وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيانين اللذين أدلى بهما وفدا هولندا والمملكة المتحدة .

٨٨- وطلب وفد مصر توضيح الزمن الذي يحتاج إليه المكتب الدولي لاسترجاع المرونة المالية في حال تنفيذ المشروع مع مراعاة التخفيضات المتوقعة في مستوى الاحتياطيات .

٨٩- وأوضحت الأمانة أن من المتوقع أن تصل الاحتياطيات إلى مبلغ قدره ١١٥ مليون فرنك سويسري في فترة السنتين المقبلة دون زيادة الميزانية المخصصة للمبنى . وقالت إن المبلغ قد يتراوح بين ٤٠ و٥٠ مليون فرنك سويسري في فترة السنتين المقبلة بزيادة الميزانية نظراً إلى توزيع التكاليف الإضافية على أربع سنوات بتحصيل الحصة الكبرى خلال فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ . واستدركت قائلة إنه سيتم تقدير الإيرادات المعدلة المتوقعة والنفقات والاحتياطيات تقديراً معمقاً في سياق الميزانية المعدلة للمبنى الجديد مما يسمح بتوفير أحدث المعلومات المالية في هذا الصدد وتحليل آثار مشروع

المبنى الجديد تحليلاً مستفيضاً . ودعت الأمانة أيضاً الوفود إلى تقييم مضمون المشروع واستكشاف ما إذا كان يشكل استثماراً اقتصادياً جيداً من شأنه أن يجسد احتياجات منظمة متنامية مثل الويبو ومتطلباتها ويستجيب لها .

٩٠- وتساءل وفد أوكرانيا عن إمكانية تلبية احتياجات المنظمة المقبلة بتوفير قاعة للمؤتمرات تسع ٦٠٠ مقعد نظراً إلى تعدد الاجتماعات التي تحضرها وفود يزيد عددها على ٦٠٠ شخص . واستفسر أيضاً عن الجدول الزمني لتنفيذ الخيار ألف وأعرب عن أمله في بدء التشييد في أقرب وقت ممكن .

٩١- وأعرب وفد كندا عن تأييده للمواقف المشتركة بين وفود هولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وتساءل عن جدوى إعادة النظر في عدد الموظفين ومتطلبات المنظمة الأخرى في أطر اقتصادية مختلفة بما في ذلك النظر في أماكن الاستئجار مما يساهم في تحديد إمكانية اتساق ذلك مع هدف المنظمة الاستراتيجي بغية الاحتفاظ ببعض عناصر المبنى الجديد ولا سيما قاعة المؤتمرات .

٩٢- وأشار وفد السودان إلى تزايد احتياجات المنظمة والجهات المنتفعة بمنتجاتها وخدماتها وتنامي متطلباتها . وتساءل عما إذا كان من الملائم التنويه بوجود قيود على التوقعات المالية نظراً إلى نمو المنظمة وأنشطتها بسرعة .

٩٣- ودعا وفد السنغال الوفود إلى النظر في مضمون المشروع وأعرب عن قلقه من التشكيك في قرار سابق اتخذته الجمعية العامة .

٩٤- وبينت الأمانة أن من المتوقع استكمال المبنى الجديد في سنة ٢٠٠٥ وأشارت إلى الوثيقة WO/PBC/4/2 للحصول على المزيد من التفاصيل بشأن احتياجات المنظمة إلى أماكن للعمل والجدول الزمني وخطط الاستئجار . وأكدت على ضرورة توفير قاعة للمؤتمرات تسع ٦٠٠ مندوب وفقاً لقائمة اجتماعات الويبو التي يحضرها أكثر من ٣٠٠ شخص الواردة في المرفق باء من الوثيقة WO/PBC/4/3 . وفيما يتعلق بالمكاتب ، أشارت إلى دراسة أجراها السيد/سودن من المملكة المتحدة بوصفه خبيراً مستقلاً في سنة ١٩٩٦ . وقالت إن الدراسة تقدر عدد المكاتب اللازمة خلال سنة ٢٠٠٦ بما يتراوح بين ١٠٤٠ مكتباً و ١٣٠٠ مكتب مقارنة باحتياجات المنظمة الفعلية في أبريل/نيسان ٢٠٠١ أي ١٣٤٠ مكتباً . وأضافت قائلة إن امتلاك أماكن العمل أقل تكلفة من استئجارها في جنيف .

٩٥- وأعرب وفد المكسيك عن قلقه من إمكانية إعاقة تلبية احتياجات المنظمة الأساسية في عصر "اقتصاد المعارف" الذي لم يعد فيه دور الملكية الفكرية موضوعاً للبحث . وأعرب أيضاً عن قلقه إزاء نوع الرسالة التي قد توجه إلى أوساط الملكية الفكرية والجمهور بشأن أهمية الملكية الفكرية في حال عدم الموافقة على المشروع .

٩٦- وقال الرئيس إنه جرت مناقشات مستفيضة مع منسقي المجموعات بشأن القرار المقترح بخصوص البند ٥ من جدول الأعمال ، وتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الفقرة المتعلقة بالبند ٥ ، كما وردت في الفقرة ٩٧ .

٩٧- ووفقاً لقرار الجمعية العامة الصادر في سنة ١٩٩٨ (أنظر الفقرة ٣٠ من الوثيقة WO/GA/23/7) بما في ذلك جميع قراراتها الصادرة في هذا الصدد[1] وبناء على نتائج المسابقة الهندسية الدولية ، استعرضت اللجنة المسألة مطولا ورأت أنه لا يمكن في الوقت الحاضر اتخاذ قرار بشأن الخيارات المقترحة بخصوص تشييد مبنى جديد للويبو .

وقررت اللجنة توصية الجمعية العامة بما يلي :

"١" مطالبة مكتب مراجعة الحسابات الاتحادي التابع لحكومة سويسرا ، بوصفه المراجع الخارجي لحسابات الويبو ، أو إلى خبراء خارجيين آخرين يحددهم مراجع الحسابات الخارجي في مجالات يرى أنها خارجة عن اختصاصه ، بالتشاور مع رئيس لجنة البرنامج والميزانية والمنسقين الإقليميين ، بتولي تقييم مشروع تشييد مبنى جديد ، بالتعاون مع المكتب الدولي والمهندس صاحب التصميم الفائز وجهات معينة أخرى حيثما يكون ذلك ملائماً ؛

"٢"واقتراح إدراج المهمات التالية في إطار التقييم :

(أ)توفير أحدث المعلومات عن احتياجات المنظمة العملية الحالية والمتوقعة مع إيلاء اهتمام خاص لعمليتي التخطيط وتقييم الاحتياجات ليشمل ذلك ما يلي :

(١) أثر الاستثمارات الرئيسية ولا سيما ما ينصب منها في مجال تكنولوجيا المعلومات بهدف تعزيز فعالية المنظمة ،

(٢) والعواقب الإدارية المترتبة على مركز للمؤتمرات ومردوديته ،

(٣) وتقييم للحلول البديلة للمرافق التقنية ؛

(١) ترد فيما يلي قائمة الوثائق الصادرة منذ سنة ١٩٩٧ بشأن القرارات السابقة المتعلقة بمشروع المباني والوثائق المرتبطة بها : WO/BC/XIV/2–WO/PC/V/2, WO/BC/XV/3-WO/PC/VI/3, WO/GA/XXI/11, WO/GA/XXI/13, WO/BC/18/3-WO/PC/8/2, WO/GA/22/1, WO/GA/22/2, WO/BC/19/2-WO/PC/9/2, WO/BC/19/3-WO/PC/9/3, WO/BC/19/4-WO/PC/9/4, WO/BC/19/5-WO/PC/9/5, WO/BC/20/3-WO/PC/10/3, WO/GA/26/8, WO/GA/26/10, WO/PBC/3/2, WO/PBC/3/5 .

(ب) وتقييم الاقتراح المتعلق بالمبنى من حيث قدرته على تحقيق أهداف المنظمة العملية على نحو عالي المردودية مع ضمان أعلى قيمة ممكنة للأموال الموظفة ؛

(ج) وإعداد تقييم للمخاطر بإدراج ما يترتب من آثار المشروع المالية على المنظمة والتكاليف الإضافية التي قد تنجم عن المشروع ؛

"٣" ودعوة مراجع الحسابات الخارجي والخبراء الخارجيين الآخرين إلى تقديم تقاريرهم في الوقت المناسب إلى لجنة البرنامج والميزانية لتنظر فيها في أبريل/نيسان ٢٠٠٢ .

"٤" ومطالبة الأمانة بإسداء المشورة إلى الدول الأعضاء من خلال المنسقين الإقليميين ، في الوقت الذي يجري فيه التقييم ، بإعداد تقرير كتابي مفصل عن الالتزامات القانونية المتعلقة بالمشروع ، إن وجدت ، وسائر التدابير التي يمكن اتخاذها ، في موعد أقصاه ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢ ؛

"٥" ومطالبة الأمانة باتخاذ الترتيبات الإدارية والتخطيطية اللازمة لمشروع البناء ، شريطة ألا تستبعد تلك الترتيبات أي خيار قد يبرز خلال التقييم .

٩٨- وفتح الرئيس باب التعليق على مشروع التعرف الضوئي على الحروف في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT OCR) (WO/PBC/4/2, Add. 1) .

٩٩- وأعرب وفد جمهورية كوريا تأييده للاقتراح بشأن المشروع المذكور إذ يرى أنه من الأهمية بمكان وأن من الضروري مواصلته دون تأخير لضمان إدارة معاهدة التعاون بشأن البراءات على نحو فعال نظراً إلى الارتفاع السريع المسجل في عدد الطلبات المودعة بناء على المعاهدة .

١٠٠- وتحدث وفد فرنسا باسم المجموعة باء وأدلى مجدداً ببيان المجموعة في هذا المضمار (أنظر الفقرة ١٤) وأوضح أنه لا يقبل بزيادة الميزانية المقترحة ، ودعا إلى إيجاد وسيلة أخرى لتمويل المشروع .

١٠١- ودعا وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى الامتناع عن زيادة الميزانية بإضافة المبلغ المطلوب .

١٠٢- وأيد وفد الاتحاد الروسي المشروع وطلب توضيح كيفية مباشرته دون زيادة الميزانية العامة .

١٠٣- ورداً على سؤال الاتحاد الروسي ، ذكّرت الأمانة بالتأييد الكبير الذي حظيت به الميزانية خلال دورة اللجنة في أبريل/نيسان ٢٠٠١ . وقالت إن أي التزام باستيعاب التكاليف المترتبة على المشروع قبل بدء فترة السنتين يفضي إلى تخفيض الميزانية بمبلغ يساوي أربعة ملايين فرنك سويسري . وبينت أن مثل ذلك القرار من شأنه أن يشكل بدوره سابقة . ومضت تقول إنه سيتغير ترتيب أولويات البرنامج كما اقترحه المدير العام واستعرضته اللجنة في حال الموافقة على توصية الفريق العامل المعني بمشروعات تكنولوجيا المعلومات من دون الآثار المترتبة على ذلك في الميزانية . وعلاوة على ذلك ، أشارت في ذلك الصدد إلى عدم مراعاة نهج الميزانية الهادفة الذي يربط الموارد والأنشطة والنتائج . وأقرت بتلك الآثار وأشارت أيضا إلى تعديل مشروع الميزانية الذي جرى في منتصف الفترة لمراعاة الآثار المالية لأهم مشروعات تكنولوجيا المعلومات التي اعتمدتها اللجنة الدائمة المعنية بتكنولوجيا المعلومات عندما طلبت اللجنة في دورتها التي انعقدت في أبريل/نيسان إلى الفريق العامل المذكور النظر في برنامج تكنولوجيا المعلومات . واسترسلت تقول إن الاستنتاجات التي خلص إليها الفريق العامل لم تتح إلا في بداية سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ . وفي حال إشراك اللجنة الدائمة المعنية بتكنولوجيا المعلومات في العمليات الخاصة بالميزانية في المستقبل ، استطردت تقول إن من المقترح عقد الاجتماعات اللازمة قبل انعقاد الدورة العادية للجنة البرنامج والميزانية . أما بالنسبة إلى مسألة مشروع التعرف الضوئي على الحروف في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT OCR) ، شددت على ضرورة ضمان إمكانية زيادة الميزانية العادية بمبلغ قدره أربعة ملايين فرنك سويسري . ونوهت بعدم ضرورة الموافقة على تلك الزيادة قبل بدء فترة السنتين كإجراء استثنائي ونظراً إلى القرار المتأخر للجنة الدائمة المعنية بتكنولوجيا المعلومات وأضافت قائلة إن من المقترح بالأحرى الموافقة على المشروع دون زيادة الميزانية على الفور بل بناء على تقييم المكتب الدولي لوضع الميزانية في النصف الثاني من السنة الأولى لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ . واستأنفت قائلة إن ذلك التقييم يستهدف استكشاف الفرص لإدراج المبلغ الإجمالي أو جزء من تكاليف المشروع في الميزانية العامة لفترة السنتين دون التأثير في تنفيذ برنامج الأنشطة المعتمد لفترة السنتين والمرونة المتاحة للمدير العام بشأن الميزانية وإن تقريراً يفيد بنتيجة تلك الجهود سيقدم إلى لجنة البرنامج والميزانية في إطار الميزانية المعدلة لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ . واختتمت كلمتها قائلة إن من المفهوم أنه إذا اتضحت الحاجة إلى استيعاب مبلغ يصل إلى أربعة ملايين فرنك سويسري ، حسب المطلوب ، ضمن تكاليف المشروع عندئذ ، ستطرح المسألة على لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة .

١٠٤- ورأى وفد المكسيك أن اللجنة الدائمة المعنية بتكنولوجيا المعلومات ليست مختصة ببحث المسائل المتعلقة بالميزانية . وبالإضافة إلى ذلك ، رأى أن إشراك لجان دائمة أخرى في عملية وضع الميزانية من شأنه أن يعرقل عمل هذه اللجنة . وقال إن مهمة هذه اللجنة الرئيسية هي بالتحديد دراسة ميزانية المنظمة برمتها وليس مختلف الميزانيات التي قد تعتبرها كل لجنة مناسبة . وأعرب عن قلقه مما قد يترتب من تأخير على تنفيذ المشروع وأيد اقتراح الأمانة وركز على ضرورة ألا يكون تنفيذ مشروع التعرف الضوئي على حساب سائر مشروعات تكنولوجيا المعلومات المعتمدة أو على حساب أنشطة التعاون لأغراض التنمية .

١٠٥- وأيد وفد كندا اقتراح الأمانة معرباً عن أمله في عدم إعاقة سائر مشروعات تكنولوجيا المعلومات وحث المكتب الدولي على تحديد المجالات التي تسمح بتحقيق الوفورات المحتملة . وفيما يتعلق ببيان وفد المكسيك بشأن دور اللجنة الدائمة ، أكد الوفد أهمية الاستعانة بخبرة المشاركين التقنية لتحديد تكاليف مشروعات تكنولوجيا المعلومات التي تنطوي على تحديات خاصة بها .

١٠٦- وأعرب وفد فرنسا عن تأييده للاقتراح الذي تقدمت به الأمانة .

١٠٧- وضم وفد المملكة المتحدة صوته الى صوت وفد كل من فرنسا وكندا ورحب بالاقتراح الذي تقدمت به الأمانة وقال إنه حل وسط بنّاء .

١٠٨- وأعرب وفد الجزائر عن أسفه لأن اقتراح الأمانة لم يناقش في وقت مبكر ورأى أنه يساعد على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسألة قيد النظر .

١٠٩- وطلب وفد مصر أن تتفق الوفود على استغلال أية فرصة سانحة تحددها الأمانة لاستيعاب ميزانية مشروع التعرف الضوئي على الحروف في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT OCR) . وضم صوته الى صوت وفد المكسيك القائل بعدم المجازفة بمشروعات تكنولوجيا المعلومات أو غيرها من أنشطة برنامج الويبو المقترحة لفترة السنتين المقبلة . وطلب أن تبين طبيعة تمويل المشروع الاستثنائية في القرار المزمع اتخاذه .

١١٠- وأعرب وفد أوكرانيا عن تأييده لاقتراح الأمانة .

١١١- وأعرب وفد الاتحاد الروسي بدوره عن تأييده لاقتراح الأمانة .

١١٢- وأحاط الرئيس علما بتأييد اللجنة للاقتراح الذي تقدمت به الأمانة بشأن مشروع التعرف الضوئي على الحروف في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT OCR) وفتح باب النقاش بشأن قضية البيانات الجغرافية .

١١٣- وأشار وفد كندا إلى بيان سابق للاتحاد الأوروبي بشأن البيانات الجغرافية ، واعترف بالدور الحاسم الذي تؤديه الويبو في وضع مبادئ توجيهية في ذلك المجال ، وأكد ضرورة تعاون المكتب الدولي مع المنظمات الدولية المعنية بالقضايا نفسها ، دون أن يؤثر ذلك في نطاق عمله أو يمسه بغية تجنب ازدواجية العمل وانعدام الفعالية . وأكد الوفد أيضا أهمية أن تحدد اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية برنامج عملها وأولوياتها في إطار البرنامج العام مثل لجان تقنية أخرى . ولخص الوفد موقفه بقوله إنه يعتقد أن تعليق الموافقة على البرنامج قيد النظر أو تقييد عمله أو نطاق اختصاصه أو إطاره الزمني أمر غير مجد .

١١٤- وتحدث وفد بلغاريا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق وأعرب عن تأييده للاقتراح الذي تقدمت به الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .

١١٥- وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده لتعليقات وفد كندا . وقال إن النص قيد النظر لم يصل إلى الوفد ولا سلطات الولايات المتحدة قبل الاجتماع . وفيما يتعلق بالبيانات الجغرافية ، رأى أن نطاق اختصاص البرنامج الفرعي ٥-٢ الوارد في وثيقة البرنامج والميزانية ملائم ، وأحاط علما مع التقدير بالجهود التي بذلتها دول الاتحاد الأوروبي لتوضيح موقفها أمام هذه اللجنة ، غير أنه أضاف أنه لا يستطيع الموافقة على أي قرار في هذا الصدد لأنه يعتقد أن القضية تقع ضمن صلاحيات اللجنة الدائمة التي تعمل بنهج توافق الآراء ولم تُحِل القضية إلى هذه اللجنة أو الجمعية العامة . ومع أن منظمة التجارة العالمية لا تزال تنظر في قضية البيانات الجغرافية ، فهناك حاجة إلى مواصلة المناقشات في الويبو واللجنة الدائمة دون التقيد بأي جدول زمني . وقال إن من الممكن اعتبار الوثيقة SCT/6/3 منطلقاً للمناقشات وليست ختاماً لها .

١١٦- وقال وفد الجزائر إن مجموعة البلدان الأفريقية ليس في مقدورها التعليق على اقتراح الاتحاد الأوروبي لأنها لم تتسلم نص ذلك الاقتراح .

١١٧- وأعرب وفد المكسيك عن موافقته على البيانين اللذين أدلى بهما كل من وفد كندا ووفد الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق باقتراح الاتحاد الأوروبي ، وقال إن كل لجنة من اللجان الدائمة تتولى عملها الخاص بها وإن وظيفة الأمانة هي ضمان حصول تلك اللجان على الموارد الكافية للاضطلاع بمهماتها . واسترسل قائلا إن البرنامج الفرعي ٥-٢ يتيح الموارد اللازمة للأنشطة الأخرى مثل العلامات التجارية .

١١٨- واعترفت الأمانة بأن قضية البيانات الجغرافية حساسة جدا وأشارت إلى أنه تم تناولها في الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية وذكَّرت بأن مشاورات غير رسمية جرت قبل هذا الاجتماع وأنها لم تكن مثمرة . واتفقت مع الرأي القائل إن لجنة البرنامج والميزانية ليست المكان الملائم لمناقشة القضية ، ووافقت على أن اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية هي الهيئة المناسبة . واقترحت في النهاية ألا تعرقل استحالة التوافق في الآراء بشأن قضية البيانات الجغرافية الموافقة على البرنامج والميزانية . واقترحت أن توصي اللجنة بترك مسألة البيانات الجغرافية مفتوحة لمزيد من المناقشات في الاجتماع القادم للجنة الدائمة .

١١٩- وقال وفد فرنسا إنه أحاط علما مع التقدير باقتراح الأمانة وذكَّر بتدخل وفد ألمانيا باسم الاتحاد الأوروبي وأشار إلى أن من السابق لأوانه اعتماد انشطة البرنامج الفرعي ٥-٢ في إطار مشروع البرنامج والميزانية . وأضاف قائلا إن بامكانه أن يوافق على اقتراح الأمانة وترك القضية مفتوحة على أن يتضمن تقرير هذه اللجنة إشارة إلى البيانات التي أدلت بها الوفود والتحفظات التي أبدتها .

١٢٠- وأيد وفد ألمانيا تدخل وفد فرنسا .

١٢١- وأيد وفد سويسرا أيضا تدخل وفد فرنسا .

١٢٢- وفيما يتعلق بقضية استعمال اللغة البرتغالية التي طرحها وفد البرتغال في إطار هذه اللجنة في وقت مبكر ، قال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه أشار إلى الموقف الذي عبر عنه سابقا والوارد في الوثيقة WO/GA/26/10 حيث قال إنه فهم من المسألة أن المدير العام سيلجأ أولا إلى التبرعات لتمويل المشروع ثم إلى الأموال الاحتياطية للاتحادات الممولة من الرسوم وليس الاتحادات الممولة من الاشتراكات إذا كانت الأموال المتأتية من خارج الميزانية غير كافية .

١٢٣- وفي الختام ، قررت لجنة البرنامج والميزانية أن تتقدم بالتوصيات التالية إلى جمعية الدول الأعضاء فيما يتعلق بالبند ٤ من جدول الأعمال (المشروع المعدل للبرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣) :

"١" الموافقة على المشروع المعدل للبرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ المقترح في الوثيقة WO/PBC/4/2 ؛

"٢" والإحاطة علما بأن اللجنة لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التوصية التي

ينبغي تقديمها بخصوص برنامج الأنشطة الخاص بالبيانات الجغرافية الوارد في البرنامج الفرعي ٥-٢ ، والموافقة على ترك القضية مفتوحة لمواصلة بحثها في الدورة المقبلة للجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية ؛

"٣" والموافقة على مشروع التعرف الضوئي على الحروف في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT OCR) المقترح في الوثيقة WO/PBC/4/2 Add. 1 والاتفاق على ما يلي :

(أ) أن يُطلب إلى المكتب الدولي ، على سبيل الاستثناء ، استيعاب ميزانية المشروع في إطار الموارد المقترحة للميزانية في المشروع المعدل للبرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ دون التأثير في تنفيذ الأنشطة الموافق عليها ودون الحد من المرونة التي يتمتع بها المدير العام بشأن الميزانية ؛

(ب) وإن لم يكن ذلك ممكنا ، فمن المفهوم أن المكتب الدولي سيقدم ، عبر هذه اللجنة ، اقتراحات لزيادة الميزانية بمبلغ قدره أربعة ملايين فرنك سويسري كحد أقصى وحسب الحاجة وفي سياق تعديل البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ .

١٢٤- وصرح وفد الولايات المتحدة الأمريكية قائلاً إنه لن يعيق توافق الآراء بشأن الميزانية ولكنه أعرب عن رغبته في الإفادة بأن سياسة الولايات المتحدة الخاصة بالمنظمات الدولية تدعو عموماً إلى التزام النمو الاسمي الصفري . وأعرب عن رضاه بالإبقاء على النمو الاسمي الصفري في ميزانية الاتحادات الممولة من الاشتراكات . وفيما يتعلق بالفائض ، استمر الوفد في دعم فكرة تخفيض الرسوم باعتبارها أفضل سبيل إلى تخفيض فائض الميزانية . ودعا الويبو إلى تحديد الرسوم بناء على تكاليف الخدمات الفعلية في المستقبل . وهنأ الويبو على جهودها المبذولة من أجل تقديم ميزانية تتسم بالشفافية والشمول إلى اللجنة .

[نهاية المرفق والوثيقة]